وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــــث العلمـــي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ



الدولة العثمانية في عهد السلطان محمود الثاني 1808 الى1839م النظام السياسي و العسكري نموذجا

مذكـــــرة مقــدّمـة لـنيل شــهادة المـــاستر في التاريخ العام

إعداد الطلبة:

-شليحي سلمى

-نحال أمينة

إشراف الأستاذ:

بن شعبان السبتي

لجنـــــــة المناقـــــــشة :

الأســـتاذ	الرتـــة	الصـــفـــة	الجامعـــــة
1-طوهارة فؤاد	أس تاذ مساعد – أ –	رئيسا	جامعة 08 ماي 1945قالمة
2- بن شعبان السبتي	أستاذ مساعد – أ –	مشرفا ومقررا	جامعة 08 ماي 1945 قالمة
3- خالدي مسعود	أستاذ محاضر — ب –	عضوا	جامعة 08 ماي 1945 قالمة

السنـــــة الجامعية:2015م/2016م

شكــــــر وتقديـــــر

بكل عبارات التقدير و الاحترام، وبكل كلمات الشكر والامتنان نقدم تحياتنا الخالصة الى الأستاذ المشرف، بن شعبان السبتي على المساعدة الكبيرة التي قدمها لنا.

كما نقدم الشكر الكثير الى كل من ساهم معنا في انجاز هذا العمل، خاصة أستاذ الأدب هـــــزيلي.

المقدمـــــــة

المقدمـــــة:

بلغت الدولة العثمانية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر حالة قصوى من الضعف و التفكك والانحلال جعلها عرضة للأطماع من كل جانب خاصة من قبل القوى الأجنبية، رغم محاولات الاصلاح المتتابعة التي أنجزها السلاطين العثمانيين أمثال: سليم الثالث، كل هذه المحاولات اتجهت نحو تحديث أجهزة الدولة و النهوض بالتعليم وايجاد جيش قوي لأجل ايقاف مسار التدهور الى أن النتائج كانت هزيلة بل ومحدودة جدا، حيث تركت المحاولات الإصلاحية السالفة الذكر أثرها العميق في سياسة محمود الثاني الاصلاحية [1808– 1839] ، حيث عمل هذا الأخير على وضع نظم تحديثية على الطراز الأوروبي، مست الجوانب السياسية و العسكرية، وهو موضوع دراستنا.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد وقع اختيارنا على هذا الموضوع لعدة دوافع اهمها:

اولا:الدافـــــع الـــــذاتي: و المتمثل في الميل لدراسة الفترة التاريخية الحديثة على غرار الفترات الأخرى وخاصة البحث في تاريخ الدولة العثمانية .

ثانيا:الدافع الموضوعي: فهو مرتبط مباشرة بأهمية الفترة التاريخية التي حكم فيها السلطان محمود الثاني [1808– 1839] حيث يمثل عهده مرحلة جديدة في تاريخ حركة الاصلاح العثماني.

- الرغبة في دراسة طبيعة الأوضاع العسكرية و السياسية في عهد السلطان محمود الثاني، واعادة التنقيب في الماضي لفهم ما يحدث في الوقت الراهن على ضوء الدراسات التي تناولت الموضوع.
- كذلك كون الموضوع قد أخذ حيزا كبيرا من اهتمامات الباحثين و المؤرخين.

اشكالية البحث:

حيث حاولنا الإجابة على الاشكالية التالية:

كيف كانت الاصلاحات العثمانية في عهد السلطان محمود الثاني من الجانب العسكري من جهة، والجانب السياسي من جهة أخرى؟

مما يستوجب طرح التساؤلات الاتية:

- كيف كانت الأوضاع العامة للدولة العثمانية قبل تولي السلطان الحكم؟
- ما هي ابرز الجوانب التي مست الاصلاح السياسي في عهد السلطان؟
- بم تميزت علاقة السلطان مع الدول الأوروبية من جهة ومحمد علي من جهة أخرى؟
- ما هي أهم الاصلاحات التي قام بها السلطان في الجانب العسكري؟ وهل نجح بفضلها في مقاومة وقمع الثورات الداخلية الانفصالية؟
- ما موقف الدولة العثمانية وخاصة موقف السلطان نفسه من احتلال الجزائر؟

حدود البحث:

تعالج هذه الرسالة موضوع الدولة العثمانية في عهد السلطان محمود الثاني متخذة من الجانب السياسي و العسكري مجالا للدراسة، حيث دام حكمه أكثر من 30 سنة وذلك اعتبارا من النصف الأول من القرن التاسع عشر أي من 1808 والى غاية 1839.

مناهـــــج البحث:

اعتمدنا في هذه الرسالة على المناهج الآتية:

أ. **المنهج التاريخـــــي الوصفي:** لقد استخدمناه في وصف واستعراض الأحداث و الأنظمة السياسية و العسكرية طيلة حكم السلطان محمود الثاني مع احترام التدرج الزمني (الكرونولوجي)

ب. **المنهج السردي:** ولقد اعتمدنا عليه في سرد الأحداث و الوقائع التاريخية للدولة العثمانية خلال فترة السلطان محمود الثاني.

صعوبـــــات البحث:

ومن بين الصعوبات التي اعترضتنا في انجاز موضوعنا ما ياتي :

قلة المصادر التي عالجت الفترة التي تناولها البحث مما جعلنا نعتمد أكثر على المراجع التي تلتقي عند نفس الحقائق التاريخية.

أهم المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

- عبد الرحمن الجبرتي: تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار.
- يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية.
- محمد فريدريك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية.

ثانــــيا: المراجـــــع

- عبد اللطيف البحراوي حركة الاصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني (1808– 1839).
- علي حسون: العثمانيون و البلقان.
- ساطع الحصري: البلاد العربية و الدولة العثمانية.
- عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها.
- عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي.
- ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني.
- جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا.

- أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر.

خطـــــة البحث:

تناولت هذه المذكرة مقدمة وثلاثة فصول رئيسية متبوعة بملاحق وخاتمة يتناول الفصل الأول الأوضاع التي كانت تميز الدولة العثمانية قبل تولي السلطان محمود الثاني الحكم وقسمناه الى ثلاث مباحث، يتعلق المبحث الأول بالأوضاع العسكرية والدينية، أما المبحث الثاني: فخصصناه للوضع السياسي بالإضافة الى المبحث الثالث: درسنا فيه الأوضاع العامة للدولة في الميدان الاقتصادي و الاداري.

وفي الفصل الثاني: تطرقنا للنظام السياسي للدولة العثمانية في فترة حكم السلطان محمود الثاني، في أربعة مباحث: طبيعة نظام الحكم في الدولة، أهم التنظيمات السياسية التي ميزت فترة حكم السلطان محمود الثاني و طبيعة العلاقات بينه و بين الوالي محمد علي وأخيرا العلاقات السياسية مع الدول الأوروبية.

اما الفصل الثالث بعنوان النظام العسكري للدولة العثمانية في عهد السلطان محمود الثاني تضمن ثلاثة مباحث وهي: المبحث الأول: الغاء الجيش الانكشاري وظهور عساكر المنصورة المحمدية كتنظيم جديد، وتناول المبحث الثاني: الثورات الداخلية و الحركات الانفصالية، ومبحث ثالث: درسنا فيه احتلال فرنسا للجزائر وموقف حكومة الباب العالي منه.

ولقد اختتمنا هذا البحث باستعراض اهم النتائج المخصصة لموضوع الدولة العثمانية في عهد السلطان محمود الثاني.

الفصل الأول

أوضاع الدولة العثمانية قبل تولي السلطان محمود الثاني الحكم.

المبحث الأول: في الميدان العسكري والديني.

المبحث الثاني: في الميدان السياسي.

المبحث الثالث: في الميدان الاقتصادي والاداري.

المبحث الأول: في الميدان العسكري والديني

أ – في الميدان العسكري:

تميزت الدولة العثمانية بأنها دولة عسكرية بالدرجة الأولى وكان الجيش الإنكشاري رمز قوتها، وجزء لا يتجزأ عن تنظيم الدولة، وعنصرا مميزا لجهازها العسكري.[1]

لكن مع مرور الوقت أصبح هذا الجيش سببا من الأسباب، التي أضعفت الدولة العثمانية وأصبح كالمرض الخبيث ينهش في كل هياكل الدولة خاصة خلال القرون الأخيرة من سقوط الدولة العثمانية، حيث أصبح هذا الجيش تحت قيادة فاسدة، كل ما يهمها هو المال والسلطة والنفوذ، فالفيلق الإنكشاري كان مثيرا رئيسيا للاضطرابات داخل الدولة. فكثرت اعتداءاتهم على الناس، وقاموا بسلب أموال الضعفاء، هذا كله أدى الى نشوب صراع بين السلطة والمؤسسة العسكرية.[2]

والشيء الذي زاد من خطورة الوضع أن الجيش الإنكشاري، فقد قدرته القتالية ولم يصبح بالكفاءة التي كان عليها سابقا، فلقد أصبح عاجزا على صد ومواجهة الأخطار الخارجية، وكانت كل حروبه ابتداءا من القرن السابع عشر تنتهي بالهزيمة.[3]

ولقد استمر هذا الصراع لحوالي ثلاثة قرون، مما أدى الى إنهاك قوى الدولة العليا، وجعلها غير قادرة على القيام بالمزيد من الفتوحات، فتحولت من امبراطورية فاتحة الى دولة مدافعة على حدودها العسكرية.[4]

هذا ما جعل الساحة السياسية العثمانية تسير في دوامة صراع على السلطة، مع فساد كبير في النظام العسكري، مما جعل السلاطين ووزراء الدولة منشغلين في البحث عن السبل لتهدئة الأوضاع، وايقاف الحصار الداخلي المتنامي، مهملين في سبيل ذلك الأخطار الخارجية وتهديداتها.[5]

---

[1] إيرينا بيتروسيان: الإنكشارية في الامبراطورية العثمانية، ط1، مركز جمعة المجاهد للثقافة، دبي، 2006، ص5.

[2] عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها، (د ط)، ج1، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1980، ص75.

[3] ساطع الحصري: البلاد العربية و الدولة العثمانية، (د،ط)، دار العلم للملايين، بيروت، 1960، ص47، 48.

[4] قيس جواد الغزاوي: الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط1، مركز الدراسات الاسلام والعالم تامبا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1994، ص14.

[5] محمد شفيق غربال: الموسوعة العربية الميسرة، دط، مج1، دار الشعب ومؤسسة فونكلين للطباعة والنشر، بيروت، 1965، ص83.

وهوما جعل السلاطين منذ عهد السلطان أحمد الثالث 1703– 1730م، الى مجيء السلطان محمود الثاني 1808– 1839، مهتمين بوضع الاصلاحات العسكرية لضبط أحوال الدولة وحمايتها من السقوط بسبب عدم الاستقرار الداخلي.[1]

حيث ازداد نفوذ الجيش من خلال تدخله في شؤون الحكم وسياسة الدولة، فأصبح الانكشاريون يتمردون على السلاطين، ويقومون بعزلهم مثلما حدث مع السلطان أحمد الثالث الذي خلعته[2] الانكشارية سنة 1730م، ولما تولى السلطان محمود الأول الحكم 1730–1758م، وبعد أن هدأت الأحوال بسبب اضطرابات الانكشارية، قرر السلطان محمود الأول القيام بإصلاحات في الجانب العسكري، على الطريقة الأوروبية فقام بإحضار مستشار فرنسي في الشؤون العسكرية، الذي عمل على ادخال أنظمة جديدة للخدمة العسكرية، على الأسس الفرنسية و النمساوية، بهدف جعل الخدمة العسكرية مهنة حقيقة، عن طريق توفير المرتبات حيث اقترح هذا المستشار تقسيم فرق الانكشارية الى وحدات صغيرة يقودها ضباط شباب، وكالعادة فقد رفض الانكشاريون أي اصلاح أو تجديد، يطرا على هيكلهم وعارضوا تنفيذ هذه الأنظمة.[2]

هذا جعل المستشار بونفال يركز اهتمامه على فرقة المدفعية حيث بدأ بإنشاء الثكنات اللازمة، كما قام ببناء مصنع خاص بالفرقة الجديدة بالقرب من اسكودار، ولقد ساعده في ذلك ثلاثة من الضباط الفرنسيين الذين اعتنقوا الاسلام معه، وانضم إليهم مرتزقة من ايرلندا واسكوتلندا.بالاضافة الى بعض الجنود السابقين الملحقين بالتيارات البوسنية، قد نظمت ودربت هذه الفرقة وفق الأساليب العسكرية الفرنسية والنمساوية، وذك نظرا الى أن بونفال التحق بالخدمة العسكرية الفرنسية والنمساوية.[3]

قدم الاهتمام بصنع المدافع والبارود، والبنادق والألغام، وعربات المدافع وكل ماله علاقة بالأسلحة.[4]

[1] قيس جواد العزاوي: المرجع السابق، ص14.
[2] اسماعيل أحمد ياغي: الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث، ط2، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 1998، ص120.
[3] أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ط2، دار الشروق، القاهرة، 1993، ص162.
[4] اسماعيل أحمد ياغي: المرجع السابق، ص120.

وتم أيضا فتح مدرسة للهندسة العسكرية (هندسخانة)، اهتمت هذه المدرسة بالهندسة والعلوم الأخرى التي لها علاقة بالمدفعية الحديثة الفعالة.

الا ان الإنكشارية عارضوا ووقفوا في وجه كل هذه المشروعات الاصلاحية العسكرية، مما جعلها سريعة التلاشي، فتم الغاء فرقة المدفعية بعد وفاة السلطان محمود الأول.[1]

الا أن الاصلاحات العسكرية برزت بشكل كبير وملحوظ في عهد السلطان سليم الثالث1788- 1807م، حيث أن السلطان سليم كان مهتما كثيرا بالإصلاح حيث أخذ بعض الأنماط الغربية وحاول تطبيقها على الدولة، فهو كان متحمسا لإخراج الدولة العثمانية من حالة الركود التي وصلت اليها.

فعمل على اصلاح الأمور الداخلية خاصة العسكرية البحرية، معتمدا في ذلك على الأسلحة الحديثة[2]، وفرض الثياب العسكرية الأوربية على الجنود، كما قام بتدريب الجنود على استعمال الأسلحة المتطورة، وجعل بعض الفرق تقوم بالمرابطة في قلاع البوسفور والدردنيل لتحصين المنطقة والدفاع عنها عند الحاجة.

وأثناء هذه الظروف في محاولة اصلاح نظام الجيش توفي المفتي الذي كان اليد اليمنى للسلطان سليم، والذي كان مؤيده في كل أفكاره الاصلاحية، فتولى بعده مفتي جديد هذا الأخير قام بإصدار فتوى تجعل من النظام الجديد بدعة وانه عمل مخالف للشرع، فاستغل هذه الفتوى المعادون للنظام، وغرسوا في عقول العسكر أن هذا النظام يهدف الى ارغامهم على ارتداء الملابس الغربية، وأنه يريد طمس الهوية الاسلامية، وغرس ثقافة النصارى محلها، وهذا كله مخالف لتعاليم القرآن الكريم[3]، لكن السلطان سليم الثالث لم يكترث وواصل تطبيق اصلاحاته العسكرية.

فأرسل مصطفى باشا قائم مقام الصدر الأعظم مبعوثا لولاياته خبرهم بأوامر السلطان سليم بتكوين النظام الجديد في الولايات، ولقد استقبل عبد الرحمن باشا والي قرمان،

[1] أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص162.
[2] سليمان بن صالح الخراشي: كيف سقطت الدولة العثمانية، ط1، دار القاسم للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1420هـ، ص13-14.
[3] نزار قازان: سلاطين بني عثمان بين قتال الأخوة وفتنة الانكشارية، (د.ط)، دار المكر اللبناني، بيروت، 1995، ص66.

ومصطفى قدار في روسجق هذا الأمر بكل حماس، وعندما جاءت بوادر الاحتلال الفرنسي لمصر، قرر السلطان بضرورة زيادة الفرق، حيث قام في 22 نوفمبر 1799م بإنشاء فرق أخرى على النظام الأول، وظلت هذه الفرق تعمل كميليشيا اقليمية من أجل حفظ الأمن و النظام، وأقيمت لهم رغم ذلك ثكنات مركزية في اسكودار[1]، على البوسفور حتى يتمكن التحكم في عمليات التدريب، بالإضافة الى محاولة سليم الثالث اصلاح الجانب العسكري، اهتم ايضا بتوفير التدابير اللازمة لإصلاح الأسطول العثماني، فقام بوضع قانون جديد خاص أكسب من خلاله للبحرية العثمانية آنذاك مقدرة عظيمة[2]، وأيضا أمر بإنشاء وتدشين مصانع للمتفجرات ومدرسة الهند سخانة السلطانية، لتعليم بعض الشباب من أصدقائه، وبعض رجال حاشيته موضوعات تخص الهندسة، لكي يتمكنوا من الالتحاق بالمدارس العليا الفنية، الا أن السلطان كان بطيئا في توسيع هذه المدارس، لأن جهوده كانت مركزة في تدريب فرق النظام الجديد.[3]

والى جانب هذا دعم السلطان سليم الثالث اصلاحه العسكري بإصلاح اقتصادي وذلك عن طريق انشائه لخزينة مالية مستقلة عرفت باسم ايراد جديد كانت كمصدر خاص يمول به النظام الجديد، وكانت اهم مواردها الرسوم الزجرية.[4]

وفي هذا المجال عمل سليم الثالث من أجل انجاح اصلاحه العسكري بالاعتماد على أسلوب ديبلوماسي خارجي، عن طريق انشاء السفارات في العواصم الأوروبية فأصبح للدولة العثمانية بفضل النظام الجديد سفارات دائمة في المدن الأوروبية الكبرى مثل: فيينا ولندن وباريس،[5] محاولا بذلك توطيد علاقات السلطنة مع مختلف الدول في اوروبا عن طريق هؤلاء السفراء، الذين كان لهم الفضل في نقل الأساليب الغربية.

---

[1] أسكودار: أو أوسكوتاري أقدم واكبر حي في الأستانة في الجزء الغربي على الجانب الآسيوي من البوسفور، وقد بدأ استعمال اسم أوسكوتاري منذ أواخر عهد الإمبراطورية البيزنطية أما كلمة أسكودار، فهي كلمة تركية وتعني محطة البريد، وأصبحت أوسكودار بحكم موقعها الجغرافي القاعدة الرئيسية لجميع الحملات العسكرية التي تسير من العاصمة الى أطراف الدولة العثمانية في آسيا، ولا زالت أسكودار جزءا من مدينة اسطنبول الى يومنا هذا من ناحية التقسيم الاداري، أنظر: دائرة المعارف الاسلامية، ط2، ج2، دون دار النشر، القاهرة، 1969، ص337- 338.

[2] ناهد ابراهيم الدسوقي: بدايات الاصلاح في الدولة العثمانية وأثر الغرب الأوروبي فيها، د ط، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص155.

[3] ناهد ابراهيم الدسوقي: المرجع السابق، ص165.

[4] سيد محمد السيد: دراسة في التاريخ العثماني، ط1، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، ص201.

[5] Shaw- Stanford : Betwen old and new the ottoman empire Under sultan Selim III (1789- 1807), Mass Harvard university prees, Cambridge, 1971, P88

لكن الانكشاريون لم يسكتوا وعارضوا كل هذه الاصلاحات، فانتشرت الفوضى مما ادى الى حدوث فتنة في سائر البلاد، وقام الجند الانكشاريون بعقد اجتماع في مكان اسمه بيوكدره في ضواحي اسطنبول وقاموا باختيار قائدهم اسمه قياقجي أوغلي[1]، وقاموا بعملية الهجوم على العاصمة يوم 27 ماي 1807، وساندهم في هجومهم جنود من البحرية، وقام الجيش بإعلان العصيان، ولما بلغ هذا السلطان أصدر فرمانا بموجبه تم إلغاء النظام الحديث، وتم صرف الجنود النظامية، ولكن المتآمرون على النظام لم يتوقفوا عند هذا التمرد، وقاموا بتكليف الانكشارية بعزل السلطان سليم الثالث وخلعه من سلطانه.[2]

ولكي لا يعيد السلطان سليم تطبيق هذا الأسلوب الاصلاحي في المستقبل، قام المفتي بإصدار فتوى مفادها أن الملك او السلطان لا يستطيع أن يقوم بإدخال أي نظام غربي للبلاد. وبذلك فإن اصلاحات سليم الثالث، أدت الى القضاء عليه وعلى منصبه، لأن الإنكشارية رفضت كل شخص يريد أن يصلح الجانب العسكري.[3]

ب-في الميدان الدينـــي:

وزاد عن هذا الضعف ازدياد نفوذ الهيئة الاسلامية الممثلة في شيخ الاسلام وكبار العلماء والوعاظ و الأئمة، اذ شكلت هذه الهيئة حلقة اتصال مباشرة بين الدولة و المجتمع، فبإشرافها على الأوقاف و القضاء و التعليم، والمشاركة في مجالس الدولة، احتلت موقعا دينيا واجتماعيا واقتصاديا مهما، ومن خلال تقديمها للغطاء الشرعي لما تمارسه السلطة الحاكمة من ممارسات وما تصدره من قوانين تبوأت مركزا سياسيا كبيرا تزامن مع ضعف سلطة السلاطين العثمانيين منذ نهاية القرن السابع عشر[4] مما أفسح المجال لظهور أرستقراطية[5] من العلماء عملت على تدعيم نفوذها خاصة في القرن الثامن عشر وهذا أدى بدوره الى انخراط الهيئة الاسلامية في الصراعات داخل الهيئة الحاكمة عبر تحالفاتها

[1] السيد محمد السيد: المرجع السابق، ص206.
[2] نزار قازان: المرجع السابق، ص67- 68.
[3] أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص184.
[4] ساطع الحصري: المرجع السابق، ص47- 48.
[5] الأرستقراطية: طبقة اجتماعية نشأت في القرون الوسطى الأوربية يتمتعون ببعض الامتيازات لعبت هذه الطبقة دورها في انجاز الثورة الفرنسية، تشكل في مجموع المالكين الفرديين أو الجامعيين لوسائل الانتاج والثروة. أنظر محمد شفيق غربال: الموسوعة العربية الميسرة، المجلد1، ص429.

السياسية و العسكرية مع الانكشارية، وذلك بعدما أصبحت جزءا من مراكز القوى داخل السلطنة.[1]

وبعد ذلك رغم فترات همود تمكنت الهيئة الاسلامية على الأقل حتى عام 1826 من القضاء على الانكشارية ، والتأثير على المجتمع و السلطة من خلال تغليب ثقافتها التي قامت على تفوق الحضارة الاسلامية على الحضارة الغربية المسيحية وابقاء المجتمع الاسلامي العثماني بعيدا عن المؤثرات الخارجية الفكرية أساسا التي قد تخل بالتوازن الاجتماعي السياسي القائم لمصلحتهم وامتيازاتهم، واستمر هذا النفوذ الى غاية الثلاثينات من القرن التاسع عشر ومع صدور التنظيمات العثمانية[2] لم يستطع العلماء التصدي لهذه الهجمة التحديثية، فارتباط كبارهم بالسلطة ورغبتهم في المحافظة على امتيازاتهم، جعلهم ينحنون لمشيئة الدولة.[3]

[1] ساطع الحصري: المرجع السابق، ص47، 49.

[2] التنظيمات العثمانية: يقصد بها الاصلاحات التي أدخلت على أداة الحكم والادارة في الدولة العثمانية من مطلع عهد عبد المجيد الثاني، وقد استهلت بالقانون المعروف بصفة عامة باسم خط شريف كلخانه وورد اصطلاح تنظيمات خيرية الأول مرة في السنوات الأخيرة من حكم السلطان محمود الثاني، أما نهاية عهدها فكانت حوالي عام 1876م عندما بدأ حكم عبد الحميد الثاني، الاستبدادي، انظر دار المعارف الاسلامية، مادة تنظيمات، المجلد7، دار المعارف، بيروت، 1993، ص36.

[3] محمد عبد اللطيف البحراوي: حركة الاصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني (1808- 1839)، د. ط، دون دار النشر، 1978م، ص183- 184.

المبحث الثاني: الميدان السياسي

لقد كانت الدولة العثمانية في اواخر عهدها تعيش حالة من التدهور السياسي سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي.

فإذا عدنا الى الأوضاع الداخلية فقد تدهورت بسبب كثرة الاضطرابات التي أثقلت كاهل الدولة، وكبدتها خسائر مادية وبشرية كثيرة، وأحسن مثال على ذلك الحرب الايرانية.[1]

فالحرب الايرانية العثمانية عرفت نوع من الهدوء عصر حكم شاهات الأسرة الصفوية وبالتحديد في عهد صفي الأول، [1037- 1052هــ]، الى الشاه حسين [1105- 1135هــ]، حيث كان السبب الرئيسي وراء هذا الهدوء هو انشغال الأســرة الصفوية بالنزاع فيما بينها من ناحية، وبين العشائر الاحتجاجية الأفغانية من جهة أخرى.

وفي أواخر حكم الشاه حسين بدأت إيران تتذمر من زيادة الرسوم الجمركية، التي فرضتها عليها الدولة العثمانية، وفي مقابل ذلك كانت الدولة العثمانية ترى أنها تقدم لإيران خدمة استثنائية، حيث كان قبل ذلك التجار الفرس يعبرون بلغراد متوجهين الى النمسا، وبل كانوا يلجأون الى الطرق البعيدة في شمال أوربا، وكان هذا يرهقهم ويؤدي الى موت الكثير منهم.

ولكن بعد اتفاق إيران مع الدولة العثمانية، وعقد الصلح مع النمسا فيما بعد أصبحت البضائع الايرانية تمر بكل سهولة الى النمسا، وبطبيعة الحال فرضت الدولة العثمانية الضرائب مقابل مرور القوافل التجارية عبر أراضيها، وذلك لأن حماية هذه القوافل وتقديم مختلف الخدمات لها، كان يكلف الدولة العثمانية كثيرا.

---

[1] السيد محمد السيد: المرجع السابق، ص176- 177.

وبعد وفاة الشاه حسين أصبحت إيران تموج بالاضطرابات الداخلية، ووصلت تقارير الى السلطنة بأن الأفغان سيطروا على البلاد، وأن روسيا أيضا تتمركز جيوشها على الحدود الشمالية لإيران.[1]

فعقد مجلس الحرب في الدولة العثمانية بشكل استعجالي، وأجمعت الآراء على أن السلطنة تفضل أن يأخذ مير محمود إيران على ان تسيطر روسيا عليها، وذلك لأن الدولة العثمانية كانت تخشى توسع روسيا في المنطقة، لكن روسيا استغلت الوضع وتوسعت جنوبا في الأراضي الفارسية، مبرهنة ذلك أنها تعمل على انقاذ فارس من سيطرة الأفغاني مير محمود، وفي هذه الأثناء وصلت التقارير الى السلطان أحمد الثالث 1703– 1730م، من ولاة الحدود، حيث أجمعت التقارير أن الجبهة الايرانية، ضعفت وبشكل كبير، وأنه حان الوقت لكي تقوم الدولة العثمانية بضم ايران الى ممتلكات السلطنة، وبأن هذا الظلم سوف يحقق ثلاثة أهداف استراتيجية وهي: القضاء على عدو الشرق التقليدي الفرس، و تعبئة وجمع كل الامكانيات المادية والبشرية من أجل القضاء على العدو الغربي التقليدي النمسا، وثالثا التصدي للخطر الروسي المتصاعد.[2]

ومن هنا بدأت الحروب العثمانية الأفغانية من 1721م– 1726م، حيث قام شيخ الاسلام[3] بإصدار فتوى تجعل ايران دارَ حرب وعدوة، وأن حكامها متمردين، فأعلنت حكومة الباب العالي الحرب على ايران، ولكن حربهم مع الأسرة الأفغانية لم تكلفهم كثيرا، فسرعان ما سيطرت الجيوش العثمانية على الأقاليم الفارسية، واستطاعت أن تدخل العديد من مدنها مثل: روان وشهرزاد ... الخ.

وبعد وفاة المير محمود خلفه أخوه أشرف خان، والذي كان سياسيا محنكا فبمجرد أن تولى الحكم أرسل مبعوثا الى السلطنة ليذكرهم أنه لا يجب أن يقوموا بمحاربة إخوانهم في الاسلام، وأنه يجب على الباب العالي أن يعيد كل ما أخذه من الأقاليم الايرانية، و في

[1] محمد عبد اللطيف هريدي: الحروب العثمانية الفارسية وأثرها في انحسار المد الاسلامي، (د.ط)، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة: 1987، ص79.
[2] محمد عبد اللطيف هريدي: المرجع السابق، ص80.
[3] شيخ الاسلام: لقب يطلق على مفتي إسطنبول، فقد رأى السلاطين العثمانيون الى ضرورة تميزه عن سائر زملائه من رجال الإفتاء، الذين كانوا يعملون في الاقليم، و المدن الكبرى في الدولة، وتقديرا للمسؤوليات الجسام التي كان يقوم بها، وكان السلطان محمد الثاني هو من أضفى هذا اللقب على مفتي العاصمة، لمزيد من المعلومات حول شيخ الاسلام أنظر الى: عبد العزيز الشناوي: المرجع السابق، ص401- 402.

سبيل هذا ومن أجل الوصول الى حل، تم استشارة علماء السلطنة، فكانت كل الفتاوى تسير في مضمون واحد، وهو أنه لا يجوز وجود إمامين أي خليفتين وأنه يجب على أحدهما مبايعة الطرف الآخر، لكن اشرف خان رفض البيعة للسلطان العثماني وبرفضه وجبت مقاتلته، وفي هذه الأثناء وقفت العشائر التركمانية و أكراد السنة الى جانب ايران، حيث اعتمد هؤلاء على حرب العصابات ضد الدولة العثمانية، مما جعل بقاء الجيوش العثمانية في ايران شيئا مكلفا أثقل كاهل السلطنة، فاضطر السلطان العثماني الى قبول الصلح مع اشرف خان عام 1140هـ/ 1727م.

وأهم ما جاء في هذا الاتفاق من بنود ما يلي:

- بقاء المناطق التي فتحتها الدولة العثمانية في يد السلطنة.
- ادخال الحويزة في إطار الدولة العثمانية وضمن ممتلكاتها.
- اعتراف كل من السلطان العثماني بأشرف خان سلطان على الفرس، واعتراف أشرف خان بالسلطان أحمد الثالث خليفة للمسلمين.[1]

وفي عهد السلطان محمود الأول 1720– 1758م[2]، قام بترتيب حملة ضد ايران، بقيادة والي بغداد أحمد باشا، و الذي استطاع تحقيق النصر على الصفويين، ودخل عاصمة تبريز، وبعدها قام بإبرام معاهدة مع محمد رضا قولي في 1144هـ/ 1731م، وهذا الأمر لم يؤيده السلطان وقام بعزل الصدر الأعظم طوبال عثمان باشا، وتم اعلان الحرب على ايران، وفي مقابل ذلك قام نادر شاه بمحاصرة بغداد، واستطاع أن يلحق الهزيمة بالعثمانيين في ثلاثة جبهات هي:

- في بغداد ضد جيش أحمد باشا والي بغداد.
- في الموصل وديار بكر حيث هزم جيش حسين باشا محافظ الموصل.

---

[1] محمد عبد اللطيف هريدي: المرجع السابق، ص80-81.

[2] محمود الأول (1720- 1758م): أطلق عليه لقب محمود السجايا، محمود من الحمد وهو الشكر و الرضا و الجزاء وقضاء الحق، يقال فلان رضى فعله ومذهبه ولم ينشره للناس وامره صار محمودا يقول تعالى:<< ومن الليل فتهجد به نافلة تلك عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا>> سورة الاسراء الآية 79، لمزيد من المعلومات أنظر: مصطفى بركات: الألقاب و الوظائف العثمانية، (د.ط)، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2000، ص57.

- وفي قارص بقيادة الصدر الأعظم حاجي أحمد باشا.[1]

إلا ان والي أرضروم طوبال عثمان باشا استطاع مواجهة نادر خان وانقذ بغداد من الحصار الصفوي واستعادة مدينة تبريز.

واتجهت الدولة العثمانية الى قتال الصفويين فتغلبت على طهماسب الذي طلب الصلح سنة 1144هـ- 1731م، وتخلى العثمانيين على تبريز و همذان ولورستات، غير أن والي شاه علي خرسان وهو نادر شاه لم يقبل بهذه المعاهدة، فسار الى أصفهان وقام بعزل الشاه طهماسب وولى مكانه ابنه عباس وعين عليه مجلس وصابة وتوجه لمحاربة العثمانيين سنة 1139هـ- 1736م، وفي مدينة تفليس حين أعلن نادر خان نفسه ملكا على الفرس، واتفقوا على أن يرد العثمانيين كل ما أخذوه من الأقاليم الفارسية.[2]

ان العلاقات الصفوية العثمانية تأرجحت بين الحرب والسلم، وذلك بسبب الصراع المذهبي بين الدولتين، حيث أن الدولة العثمانية رفضت الاعتراف بالمذهب الجعفري كمذهب رسمي في إيران ولأن إيران أرادت ان تجعل هذا المذهب الخامس اضافة الى المذاهب الأربعة الأخرى الرسمية، ولكن بعد الكثير من المشاورات قام نادر خان بإعلان المذهب السني كمذهب رسمي للدولة الفارسية، حيث توقفت الحرب بين الدولتين لمدة معينة. ثم ما فتكت ان نشبت من جديد في 1743م.[3]

أما على المستوى الخارجي فلقد برزت روسيا كعدو مباشر للدولة العثمانية التي كانت ترغب في الوصول الى المياه الدافئة بسبب عوامل دينية واقتصادية وجغرافية، ولقد نص بطرس الأكبر 1627- 1725م[4]، وفي وصيته للروس في الفقرات التاسعة والحادية عشر و الثانية عشر، على ضرورة الصراع الحضاري ضد العثمانيين الى أن يتم القضاء على الدولة العثمانية.

---

[1] محمد عبد اللطيف هريدي: المرجع السابق، ص81.

[2] محمود شاكر: التاريخ الاسلامي-العصر العثماني-ط4، المكتب الاسلامي، بيروت، 2000، ص145.

[3] السيد محمد السيد: المرجع السابق، ص173- 174.

[4] بطرس الأكبر: امبراطور روسي ولد سنة 1672م، تولى الحكم سنة 1682م، نازعه في الحكم أخوه الأكبر أيون وأخيه صوفيا، وفي سنة 1689م، استقبل الملك بعد استقالة أخيه، وقام بحجز أخيه في أحد الأديرة، ومنذ ذلك الحين أخذ في إصلاح الأمور الداخلية، أسس بطرسبورغ ونقل اليها العاصمة، وحارب شارل الثاني ملك السويد، ومملكة العجم، توفي في 18 فيفري 1725م، وخلفته زوجته كاترينا الأولى، أنظر محمد فريدريك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981، ص226.

حيث يقول بطرس الأكبر في الفقرة التاسعة من الوصية: نقترب من القسطنطينية و الهند بقدر الإمكان فمن يملك القسطنطينية فقد ملك العالم، بناء على ذلك يجب ملازمة الحرب مع العثمانيين.

وفي الفقرة الحادية عشر يقول: نشارك النمسا فيما قصدناه من اخراج العثمانيين من أوربا.

وفي الفقرة الثالثة عشر يقول: وبعد التسلط على المماليك العثمانية، نجمع جيوشنا وتدخل أساطيلنا بحر البلطيق، والبحر الأسود ثم نسرع في التفاوض مع فرنسا ودولة النمسا في قسمة العالم بيننا.[1]

ولقد برز الصراع الروسي العثماني في الساحة عندما قامت القوات الروسية باجتياح بولندا عام 1183هـ– 1769م، وقيام الرهبان الروس بإثارة الفتنة في الصرب وبلغاريا و الجبل الأسود، وكانت تلك البلاد خاضعة للدولة العثمانية التي أرسلت انذارا الى روسيا بأن تتخلى على بولندا لكنها لم تستجب.

واشتعلت الحرب بين الدولتين ولم يكن القادة العثمانيين على قدر الكفاءة ولا جنودهم، فحلت بهم الهزائم، واستولى الروس على بعض الأراضي التابعة للسلطنة، وكان الأسطول الروسي في بحر البلطيق[2] بسبب كون البحر الأسود بحيرة عثمانية مغلقة، فاجتاز الأسطول الروسي المحيط الأطلسي حتى وصل الى البحر المتوسط، وتقابل الأسطولان في شمال جزيرة سأفير ببحر إيجة، واستمر القتال أربع ساعات كان الانتصار فيها لصالح العثمانيين، الذين رجعوا بعد احراز النصر الى ميناء جمشة بالقرب من أزمير وتبعتهم سفينتان روسيتان، ولم يتعرض لها العثمانيين ظنا منهم أنهما فارتان من الحرب، ولكن بمجرد أن دخلتا الى الميناء حتى هاجموا السفن العثمانية، واحترق الأسطول العثماني برمته في 11 ربيع الأول 1184هـ/ 5 يوليو 1770م.[3]

---

[1] محمد فريدريك المحامي: المصدر السابق، ص333.
[2] محمد فريديك المحامي: المصدر نفسه، ص333.
[3] رأفت الشيخ: تاريخ العرب المعاصر، (د.ط)، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، د. مكان، 1960م، ص147.

وواصل الروس انتصاراتهن على بلاد القرم، وأعلنوا انفصالها عن الدولة العثمانية، وأقاموا داعما عليها هي كاترينا الثانية امبراطورية روسيا.[1]

وبعد كل هذه المستجدات اضطرت الدولة العثمانية الى عقد الهدنة مع روسيا في 09 ربيع الأول 1186هـ/ 10 يوليو 1772م، لكن روسيا تعسفت في مطالبها حيث اشترطت على الدولة باستقلال القرم، وكذلك طالبت بحرية الملاحة لسفن روسيا التجارية في البحر الأسود وجميع بحار الدولة العثمانية، ولكن تم الغاء هذا المؤتمر لأن الباب العالي رفض كل هذه الشروط.[2]

وفي وسط هذه الأجواء توفي مصطفى الثالث في 08 ذو القعدة 1187هـ/ 21 يناير 1774م، وتولى محله أخوه عبد الحميد خان الأول، وفي عهده عقدت معاهدة بين روسيا و الدولة العثمانية وتمثلت هذه الأخيرة في اتفاقية كيتشوك كينارجي التي تعد بمثابة التدخل الأجنبي الأوربي في شؤون دولة آل عثمان[3]، احتوت المعاهدة على 28 مادة وبمقتضاها انفصلت خانة القرم عن الدولة العثمانية، وأصبحت دولة مستقلة ترتبط بالسلطنة، إلا بقيام شيخ الاسلام في الأستانة بتنظيم الشؤون الدينية لمنطقة القرم، وتدفع السلطنة لروسيا غرامة مالية[4]، واعتبرت هذه الأخيرة ضربة مدمرة للسياسة العليا للدولة العثمانية فيما يخص سيادتها على البحر الأسود و المضايق وبموجبها اصبحت لروسيا حرية الملاحة في البحر الأسود و البحر المتوسط وممارسة التجارة هناك واستمر تزايد النفوذ الروسي بالسطو على الأراضي العثمانية بعد معاهدة جاسي في 1792، حيث سيطرت روسيا على كل المناطق الاستراتيجية المطلة على البحر الأسود، ومنذ ذلك الحين أصبحت روسيا تمارس ضغطا على الدولة العثمانية، مستخدمة كل الوسائل لتحقيق اهدافها.[5]

---

[1] كاترينا الثانية: هي بنت اتلبرنس أنهلت زربست الألماني، ولدت سنة 1729م، وتزوجت من الأمير الألماني الذي عينته الإمبراطورة اليزابث وارثا لها في الملك، ثم لما تولى زوجها الملك باسم بطرس الثالث استمالت كاترينا أهالي روسيا اليها وعزلته في سنة 1762م، بعد موته توجهت الى روسيا واشتهرت بالسير على خطة بطرس الأكبر على بلاد القزم وقلعة أزاق وغيرها واقتسمت مملكة بولونيا مع النمسا بوروسيا وتوفيت سنة 1797م، محمد فريديك: المصدر السابق، ص329- 330.

[2] محمد فريدريك: المصدر السابق، ص333.

[3] نزار قازان: المرجع السابق، ص66.

[4] كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الاسلامية، تج: منير البلعلبكي، (ط5)، دار العلم للملايين، بيروت، 1968، ص525.

[5] اسماعيل أحمد ياغي: المرجع السابق، ص124.

كذلك الدولة العثمانية في حروب كثيرة مع النمسا، وهزمت في العديد من المرات أمامها، ابتداءا من القرن السابع عشر، في موقعتي موهاكس 1687م وزانتا، ثم وقعت معاهدة كارلوفيتش في 1699م، و التي أجبرت الدولة العثمانية على التخلي على معظم أراضي هنغاريا، واستمر هذا الصراع الى غاية نهاية القرن الثامن عشر، ففي عهد سليم الثالث كانت ترغب النمسا في عقد الصلح مع الدولة العثمانية على الرغم من كل الانتصارات التي حققتها، وذلك بسبب المشاكل الداخلية التي تعرضت لها، حيث واجه جوزيف الثاني ثورة في هولندا مما تتطلب تركيز جهوده في هذه الجبهة وبعد وفاة جوزيف الثاني الفجائي في 20 فيفري 1790، وخلفه شقيقه ليو بولد[1] و الذي اتبع سياسة مختلفة عن سياسة اخيه الراحل، وحاول الاقتراب من فرنسا.

ولذلك وقع مع الباب العالي معاهدة سستوفا في نفس العلم، وبمقتضاها اعادت النمسا جميع المناطق التي استولت عليها الى الدولة العثمانية، ما عدا أورسوفا والمنطقة المحدودة بنهر أونا، ونتيجة لها عادت العلاقات الحسنة مرة أخرى بين الدولتين وذلك بفضل سفير النمسا في اسطنبول.[2]

كل هذه التطورات والحروب المستمرة مع الدول الأوروبية جعلت الدولة العثمانية تسير نحو السقوط، حيث برزت عوارض الضعف بشكل خاصة في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر وكان نتيجة هذه الحروب ظهور المسألة الشرقية، حيث أصبح اهتمام الساسة في أوروبا في التفكير في مصير هذه الدولة[3] وأملاكها ومنذ ذلك الوقت وخلال القرن التاسع عشر كانت أكثر الدول اهتماما بمصير الدولة العثمانية وأملاكها، كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا. فبريطانيا أرادت تأمين طرق مواصلاتها الى

[1] ليو بولد: ملك النمسا، كان من أنصار عدم التدخل في فرنسا، ولذلك انتهج سياسة المفاوضات بدلا من الصدام العسكري، فقد وقع في 1791 معاهدة تحالف مع روسيا وهو تحالف دفاعي بين الدولتين، وكان مجرد اجراء احتياطي، لم يدخل حيز التنفيذ، وبوفاة ليو يولد في مارس 1792، ووصول ابنه فرنسوا الثاني الى الحكم تغيرت سياسة النمسا وذلك لأن فرنسوا كانت تنقصه الخبرة ورأى أن الأفضل الدخول في صدام مع فرنسا في مايو 1792م، لمزيد من التفصيلات أنظر: جورج ليفنير: عصر الثورة الفرنسية، تج، جلال يحي (د.ط)، دار المعارف للنشر، الاسكندرية، 1979، ص258- 262.

[2] ناهد ابراهيم الدسوقي: المرجع السابق، ص118- 119.

[3] المسالة الشرقية: اتفق الكتاب و السياسيين على أن المسألة الشرقية هي مسألة النزاع القائم بين دول اوربا وبين الدولة العثمانية، بشأن البلاد الواقعة تحت سلطانها وبعبارة أخرى هي مسألة وجود الدولة العلية نفسها في أوربا، ولقد حدثت في القرن الثامن عشر أزمة شديدة مهمة للمسألة الشرقية هي حرب بين الدولة العلية وروسيا في اواخر عام 1768 الى أوائل عام 1775م، وكان لهذه الأزمة نتائج سلبية على السلطة، وباب لتدخل الدول الأوربية في امور الدولة العثمانية باسم الدين، لمزيد من المعلومات أنظر: مصطفى كامل: المسألة الشرقية، (ط1)، مؤسسة الهنداوي للنشر و التوزيع، مصر، 2014، ص20- 22.

الهند وروسيا القيصرية أرادت أن تجد لها منفذا في البحر الأسود الى المياه الدافئة بالبحر المتوسط، وذلك بالاستيلاء على القسطنطينية ومضايق البوسفور والدردنيل وأن يكون لها النفوذ الأكبر في شبه جزيرة البلقان لتؤسس بها دولة سلافية كبرى.

اما فرنسا التي أخذت على عاتقها من زمن مبكر حماية مصالح رعايا النصارى الكاثوليك في الشام، ثم مد نفوذه في الساحل الشمال الافريقي وبالتحديد في تونس و الجزائر.[1]

[1] اسماعيل أحمد ياغي: المرجع السابق، ص141.

المبحث الثالث: في الميدان الاقتصادي والاداري

أ- في الميدان الاقتصادي:

أما فيما يخص الأوضاع الاقتصادية فلقد تميزت بسوء الأحوال واضطرابها، حيث ارتبك الاقتصاد العثماني نتيجة لتوقف الفتوحات العثمانية وانقطاع مواردها وذلك بسبب تزايد اعداد الجنود الانكشارية و الموظفين الذين يتقاضون المرتبات[1]، ضف الى ذلك أن الاقتصاد العثماني كان مستمدا من التقاليد العثمانية البيزنطية و العربية الاسلامية القديمة، حيث أن الدولة العثمانية لم تسعى الى تطويرها مع التطورات الاقتصادية الأوربية، هذا كله سمح بغزو اقتصادي أوربي للسوق المحلية العثمانية[2]، التي تحولت الى سوق استهلاكية تغزوها المنتجات الأوروبية، وقد تناقصت واردات الدولة بسبب فساد نظام الالتزام[3]، وجباية الضرائب و الفوضى التي أصابت الاقطاعيات العسكرية ساهمت كثيرا في تدهور مردودية الفلاح الانتاجية وجلاء السكان عن الأرياف فتقهقرت الزراعة و الفلاحة في آن واحد.

قابلها تدهور الصناعة والتجارة مما ادى الى انكماش الموارد المالية وزعزعتها وانزال الضرر بالطبقات المنتجة العثمانية[4] وقد تولد ايضا عن سوء الأحوال الاقتصادية ظهور أزمات مالية ونقدية حادة في الدولة العثمانية حيث أن هذه الأخيرة لم تكن وليدة القرن الثامن عشر، بل بدأت منذ منتصف القرن السادس عشر، وتطورت واشتد أمرها في القرون اللاحقة[5]، كما تأثر الاقتصاد العثماني بسبب نقص واردات الرسوم الجمركية، وأدى ذلك كله الى انهيار قيمة النقد العثماني وهو الأقجة[6] الفضية وارتفاع سعر الذهب

---

[1] اسماعيل احمد ياغي: العالم العربي في التاريخ الحديث، 11، مكتبة العبيكان، الرياض، 1977، ص91.

[2] قيس جواد العزاوي: المرجع السابق، ص69.

[3] نظام الالتزام: يعود العمل الأول به الى السلطان محمد الفاتح، وقد شهد توسعا ملحوظا في الاستعمال في عهد مراد الثالث، ولكنه بلغ الأوج في نهاية القرن 17 بتطبيق نظام المالكانة وهو تلزيم الضرائب لفترة قصيرة بسبب استئناف موارد الفلاح الاقتصادية، لمزيد من المعلومات انظر: عبد العزيز محمد عوض: الادارة العثمانية ولاية سوريا (1864- 1914)، تقديم أحمد عزت عبد الكريم (د.ط)، دار المعارف، مصر، 1969، ص182.

[4] ألبرت حوراني: الفكر العربي في عصر النهضة، (ط3)، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1977، ص53.

[5] قيس جواد العزاوي: المرجع السابق، ص68.

[6] الأقجة: سكت الأقجة في عهد السلطان أورخان 1726- 1761م، وهي أول عملة عثمانية سكن من الفضة بقيمتها ووزنها وطرازها حتى عهد السلطان محمد الفاتح 1453هـ، وكان وزنها لا يزيد عن ربع مثقال من الفضة الخالصة بنسبة 90%، ولكن قيمتها تدهورت بعد ذلك، أنظر: سهيل صابان: م. د/ عبد الرزاق محمد حسن بركات: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، (ط3)، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص21.

وندرة وجوده، وفي نفس الوقت امتلأت الأسواق بالعملات الأجنبية و بالنقود المزيفة، وظهرت المضاربات واتسعت انشطة المرابحة، فكان لهذا الارتفاع المفاجئ للأسعار سببا في معاناة الأهالي والحاق العجز بميزانية الدولة العامة الأمر الذي فتح الطريق لزيادة الضرائب الدورية التي تفرضها الدولة على الرعايا بمعدل ثلاثة عشرة مرة عما كانت عليه كما لجات الى تحويل الضرائب " العرائض الديوانية" التي كانت تقودها الدولة العثمانية في الأزمات فقط الى ضرائب سنوية ثابتة.[1]

اضافة الى كل هذا تمركز النشاط التجاري للدولة العثمانية داخل البحار ولا سيما البحر المتوسط وعدم تمكنها من الابحار في المحيطات مما أفقدها الكثير من التعاملات التجارية قياسا الى ما وصلت اليه أوربا[2] ورغم محاولات الدولة العثمانية لإنقاذ الاقتصاد العثماني من الانهيار، الا أن هذه السياسة لم تضع حد لمسبباته فقد انتقلت تأثيرات هذا التدهور الاقتصادي الى رجال الدولة وأصحاب المرتبات فعمت الرشوة والفساد في أوساطهم، وانعدمت الأخلاق العامة[3]، ومما زاد في هلاك الاقتصاد العثماني الهيمنة الأوربية على العديد من المناطق الخاضعة للدولة العثمانية وازدياد النقود في المجالات العسكرية و الاقتصادية و الثقافية مما أدى الى تدخل الدول الأوربية في الشؤون الداخلية للعثمانيين وكان لنظام الامتيازات الأثر في اضعاف أجهزة الدولة، وتفسخ المجتمع وزيادة العبء الاقتصادي الأجنبي على كاهل أبناء المجتمع العثماني و الدولة[4] وما كان القرن التاسع عشر ينتصف حتى كان الانهيار المالي قد شل الحياة الاقتصادية بسبب الضغط الأجنبي.

ب- الميدان الاداري:

اما فيما يخص الميدان الاداري فقد مس الضعف، فساد اجهزة الدولة، حيث أخذ يسري في أوصالها فعلى الصعيد الاداري ظهر الفساد في شخص السلطان بالحق الذي فرضه لنفسه بالحصول على جزء من غنائم الحروب التي يقدمها للقادة العسكريون بعد

[1] سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص ص92- 93.
[2] دانمير طه ياسين: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2010، ص21.
[3] قيس جواد العزاوي: المرجع السابق، ص ص 68- 69.
[4] دانمير طه حسين: المرجع السابق، ص20.

انتهاء المعارك، الا أنها تطورت فأخذ الباشوات[1] يقدمون الهدايا بانتظام حتى وإن لم تكن هناك حروب وغنائم وتطورت هذه العدوى فأصبح المرشح لتولي المنصب الاداري[2] أو الوظيفة المهمة يقدم الهدايا لشراء المنصب بدلا من اعتماد معايير الكفاءة التي يفترض ان يتصف بها وهذا ما ادى الى نخر القاعدة التي كانت تعتمد على الكفاءة و الخبرة في اختيار الحاكم او الوالي وانعكس ذلك على الواقع الاداري و الوظيفي فاستشرى الفساد الاداري فلجأت الدولة الى جباية الضرائب واتباع نظام الالتزام في جمع وارداتها لضمان الحصول على الضرائب و العائدات المالية[3] ضف الى هذا ازدياد اوضاع الدولة العثمانية تدهورا بانحطاط امورها الادارية واغتشاشها بوجه عام و الذي فسح مجالا واسعا لاشتداد حركات التمرد و الثورات داخل الولايات العثمانية و التي استفحل أمرها خلال القرن الثامن عشر بعد اختلال التوازن التي كانت قوانين السلطان سليمان القانوني[4] قد عملت على تحقيقه، هذا الاختلال تجسد في فقدان الحكومة المركزية سلطتها على الأقاليم[5] واحتدام النزاع بينها و بين العصبيات المحلية الثائرة، زيادة على أعمال النهب و التمرد، على السلطة من جانب القبائل البدوية، وتطلع الفعاليات المحلية و الأعيان من أسر متنفذة واقطاعيين ولا سيما في الولايات العربية، الى الاستقلال و الانفراد بالحكم في مناطقها، فأخذ معظم الولاة في هذه المناطق ينزعون الى استخدام القوة العسكرية التي بين أيديهم لتحقيق أهدافهم واغراضهم الشخصية، فراحت تتنافس على عملية النهب و الاحتكار للموارد الاقتصادية بهذه الولايات، ولم تكتف هذه القوى بهذا بل استعانت وتحالفت في كثير من الأحيان بالقوى الأوروبية لمساعدتها[6] ودعمها ماديا ومعنويا، وحتى عسكريا فعم البلاد من جراء ذلك الفوضى و الفساد، وأصبح هؤلاء الولاة يقومون بشتى المناورات لتوسيع دائرة حكمهم، وتزييد موارد ثروتهم فكان هذا يطمع في مقاطعات ثمينة يسعى

[1] الباشا: ورد في اشتقاق هذا اللقب عدة أقوال، الأول أن أصلها " باي باشا" بالفارسية ومعناها قدم الملك وقد بنى هذا التأويل على اساس أن الفارسية القيمة كان فيها موظفون سيمون " عيون الملك" وقيل أن أصلها كلمة تركية " باش" ومعناها رأس أو طرف أو قمة أو زعيم او قائد او البداية او المبدأ او القاعدة، أنظر: مصطفى بركات: المرجع السابق، ص80.

[2] دانمير طه ياسين: المرجع السابق، ص17.

[3] محمد سهيل طقوس: تاريخ العثمانيين من قيام الدولة الى الانقلاب على الخلافة، ط2، دار النفائس، بيروت، 2008ن ص249.

[4] سليمان القانوني (1520- 1566م): وهو ابن السلطان سليم الأول فاتح سوريا ومصر وفي عهده وصلت الدولة الى اوجها، وامتدت من بودابست على نهر الدانوب في بغداد، وعلى نهر الدجلة وبلاد القرم الى تل النيل الأول وكانت الى ذلك أطول الدول الاسلامية عمرا، أنظر: فاضل بيات: دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، ط1، دار المدار الاسلامي، بيروت، 2003، ص30.

[5] ألبرت حوراني: الأسس العثمانية للشرق الأوسط الحديث، تاريخ العرب والعلم، ع12، كانون الثاني، 1980، ص27.

[6] ناهد ابراهيم دسوقي: المرجع السابق، ص49.

وراء ادخالها تحت حكمه، وذلك يعمل لتوليه أحد اقربائه على الايالة المجاورة له، او لضمان ولاية لابنه على ايالته بعد وفاته، ثم تكونت طائفة من المتنفذين يتوسطون بين الولاة والآهلين يضطرون الولاة على الاستعانة بهم ويقسرون الأهالي[1] على خدمة مصالحهم الشيء الذي ادخل الدولة في دوامة من الصراعات فيما بينها انعكست نتائجها قهرا وابتزازا على الأهالي وعلى مجرى الأحداث التي سادت الشرق العربي، فأصبح تاريخ الولايات العربية حتى نهاية القرن الثامن عشر سلسلة من الاضطرابات انقسمت مجتمعاتها الى عصيبات وأحزاب ومثال ذلك: النزاع بين القيسية واليمنية[2] وفي الشام[3] وأصيبت نظم الحكم في الشرق العربي بالانهيار.

ورغم تردد الدولة بين انتهاج سياسة تغيير الباشوات العثمانية بانتظام وتثبيت الذين أظهروا قدرة على قمح حركات التمرد، الا أن هذا حال دون استقرار البلاد العربية بل زاد من تماطل شعوب المنطقة على حكامها، مثلما حدث في بعض الولايات بظهور أسر حاكمة تتبادل الحكم فيما بينها، أو قيام حركات فردية تحمل مشروعات ذات طابع انفصالي وأبرز المحاولات لازدياد النفوذ المحلي ما حدث في مصر[4] اذ تمكنت طبقة المماليك[5] من استعادة هيبتها على السلطة مع علي بيك الكبير، وما حدث في الشام مع ظاهر العمر[6]، و الحق أن كلا منهما قد هالته حالة بلاده تحت الحكم العثماني وما هي عليه من التشتت و الانقسام الى جمع هذا الشتات في بناء واحد، يسترد لهذا البناء دوره التاريخي طوال العصور الماضية فتخرج عن نطاق العزلة التي عملت الدولة على

---

[1] ساطع الحصري: المرجع السابق، ص49.

[2] القيسية اليمنية: القيسية قبيلة عربية شمالية مواطنها اصفهان الفرات التي ينتسب اليها القسيون، أما اليمني (اليمنية) فكان ينتمي الى قبائل عربية جنوبية هجرت مواطنها الأولى ونزحت شمالا الى سوريا، واستمر التعصب بين القيسية واليمنية، قائما في سورية ولبنان خاصة بعد الفتح العثماني حتى القرن 18، أنظر: عمر عبد العزيز عمر: دراسات في تاريخ العرب الحديث، الشرق العربي من الفتح العثماني حتى نهاية القرن 18، ج1، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1971، ص225.

[3] الشام: كانت في بادئ الأمر منظمة حتى نهر الفرات في ثلاث ولايات هي (دمشق، طرابلس، حلب) ثم أضيف اليها رابعة سنة 1660م وهي صيدا، لمزيد من المعلومات انظر: ليلى صباغ دراسات في تاريخ العرب الحديث و المعاصر، (د.ط)، مطبعة ابن حيان، دمشق، 1981- 1982، ص365.

[4] مصر: ولاية عثمانية منذ 1517، ومنطقة هامة من مناطق الدولة العثمانية، لاعتبارات استراتيجية كإشرافها على وجهات بحرية حيوية، وموقعها كهمزة وصل بين القارتين الافريقية والآسيوية، أنظر: محمد شفيق غربال: المرجع السابق، ص1423.

[5] المماليك: كانوا في الأصل أرقاء جلبهم الفاطميون الى مصر في القرن العاشر هـ، ثم السلاطين المتأخرون من الأيوبيون، انظر: محمد شفيق غربال: المرجع نفسه، ص1426.

[6] ظاهر العمر: قائد أبرز حركة انفصال عن الدولة العثمانية في الشام، استطاع ان يجعل من نفسه سيدا على عكا و المنطقة خلال ربع قرن حتى هزيمة 1775م، لمزيد من المعلومات انظر: عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص225- 226.

فرضها على تلك البلاد وبعيدا اليها مكانتها وحيوتها كعامل سياسي واقتادي وله وزن في الشرق الأدنى وحوض المتوسط.

فبعد ان تدعم نفوذ علي بيك الكبير في مصر، قضى على جميع خصومه المنافسين له واخذ يسير في الحكم مسيرة الحاكم المستقل يتحدى الدولة مستغلا فرصة ارتباك الدولة العثمانية سياسيا وحربيا امام روسيا، فقام بعزل الوالي العثماني عن مصر عام 1768م[1]، فأصبح صاحب النفوذ المطلق في جميع أنحاء مصر وفي 1770 مد بصره الى بعث النفوذ المصري في الحجاز والشام، فأرسل حملة الى الحجاز بناء على طلب السلطان لحسم النزاع القائم بين المطالبين بشرافة مكة.

[1] أحمد عزت عبد الكريم: دراسات في تاريخ العرب الحديث، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص80.

الفصل الـــثاني

الجانب السياسي للدولة العثمانية في عهد السلطان محمود الثاني

المبحث الأول: نظام الحكم

المبحث الثاني: التنظيمات السياسية

المبحث الثالث: علاقة السلطان محمود الثاني بمحمد علي

المبحث الرابع: علاقة السلطان مع الدول الأوربية

المبحث الأول: نظام الحكم

أقام آل عثمان دولتهم، على أساس الدين والشريعة الاسلامية ولذلك فنظام الحكم في الدولة العثمانية، كان يقوم على الالتزام بالقرآن الكريم والسنة النبوية.[1]

ويقصد بنظام الحكم في الاسلام، تلك الأحكام المنظمة للسلطة والسياسة وتدبير أحوال المسلمين، ودرء الفساد عنهم، فهو جزء من السياسة الشرعية، حيث قال بعض الفقهاء ان السياسة الا ما وافق الشرع.

حيث قال في هذا المجال الفقيه الحنبلي: أبو الوفا بن عقيل:" إن السياسة ما كان فعلا يكون الناس معه أقرب الا الاصلاح، وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا نزل به وحي".[2]

ان نظام الحكم في عهد السلطان محمود الثاني: قام على المركزية في الحكم[3] و المركزية هي: نظام اداري تكون فيه الأجهزة الادارية تابعة للحكومة المركزية بمباشرة الاختصاصات الوظيفية الادارية و التي تقوم على حصر الوظيفة الادارية في الحكومة المركزية، وخضوع موظفي الادارة الى نظام السلم الاداري.[4]

ونقصد بالهيئة الادارية والسياسية، تلك الادارة المركزية للدولة والتي يكون على رأسها السلطان، ثم الديوان الهمايوني.[5]

فالسلطان في الدولة العثمانية يتمتع بسلطات واسعة، فهو رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات العثمانية، ورئيس الهيئة الحاكمة، وفي ذات الوقت رئيس الهيئة الاسلامية الحاكمة.

فلقد كانت أهم وأكبر هيئتين على الاطلاق في الدولة العثمانية، يلتقيان في شخص

---

[1] جميل بيضون: تاريخ العرب الحديث، (ط1)، دار الأمل للنشر والتوزيع، دون مكان نشر، بيروت، ص59.
[2] ابن القيم الجوزية: الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية، (د. ط)، دار الكتب العلمية للنشر، بيروت، دون سنة نشر، ص16.
[3] عبد العزيز الدوري: التكوين التاريخي للأمة العربية، دراسة في الهوية والوعي، (ط1)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984م، ص131.
[4] سليمان محمد الطهطاوي: مبادئ علم الادارة العامة، (ط5)، مطبعة جامعة عين شمس، مصر 1987، ص72.
[5] أحمد زكريا الشلق: العرب والدولة العثمانية من الخضوع الى المواجهة، (ط1)، مصر العربية للنشر والطباعة، مصر، 2002، ص43.

السلطان، وكان يعتبر الحامي والمنقذ للشريعة الاسلامية، والمدافع عن العقيدة والاسلام، وله هيمنة تامة ومطلقة على جميع موارد الدولة.[1]

اما الديوان الهمايوني أو الديوان السلطاني، فهو من أعلى السلطات في النظام الاداري العثماني، يتناول هذا الديوان كل المسائل الادارية والقضائية والسياسية و الاقتصادية، المتعلقة بالدولة داخليا وخارجيا، وذلك من خلال برنامج ونظم محددة تضمن الوصول الى قرارات حول المسائل المعروضة حتى يصادق عليها السلطان ثم يشرع في تنفيذها، ولقد استمر وجود الديوان الهمايوني رمزيا حتى نهاية الدولة العثمانية.[2]

وكان لهذا الديوان قاعة خاصة يجلس فيها السلطان والباشوات، وكان هناك أيام للديوان العام، والديوان الخاص، كان السلطان يستقبل المسؤولين الذين يغادرون خارج العاصمة في الأقاليم المختلفة.[3]

وأما فيما يخص أعضاء الديوان فهم كالآتي:

1. **الصدر الأعظم:** حيث كانت الادارة العثمانية في البداية لا تضم الا وزيرا واحدا، ثم ضمت وزيرا ثانيا وصار الوزير الأول هو الصدر الأعظم.[4]

2. **الوزراء:** منصب الوزير كان في بادئ الأمر أكثر من مستشار أول للسلطان، ولكن بحكم نمو الامبراطورية العاجل، أصبح منصبا خطيرا، فمنذ عصر محمد الثاني رفعت مكانة الوزير وذلك من خلال سنه لقانون نامه، حيث بموجب هذا القانون جعل الوزير وصيا فعليا على الامبراطورية.[5]

3. **الدفتر ديوان:** وهو حامل الدفاتر المالية، وعرفت الدولة هذا النظام منذ القرن الخامس عشر، واستمر الى غاية نهاية الدولة، وكان يهتم بالسعي الى زيادة دخل خزانة الدولة، و الاهتمام بكل الأمور الاقتصادية، وتحول هذا النظام في أواسط القرن التاسع عشر، الى نظارة للمالية.

---

[1] كارل بروكلمان: الأتراك العثمانيون وحضارتهم، تج: أنبيه أمين فارس ومنير البعلبكي: ط1، دار العلم للملايين للنشر والطباعة، بيروت، 1949، ص93.
[2] احمد زكريا الشلق: المرجع السابق، ص45.
[3] براند لويس: إسطنبول وحضارة الخلافة الاسلامية، تج، سيد رضوان علي، (ط2)، الدار السعودية للنشر والتوزيع، الرياض، 1982، ص97.
[4] أحمد زكريا الشلق: المرجع السابق، ص45.
[5] كارل بروكلمان: المرجع السابق، ص494.

4. **شيخ الاسلام:** وهو من الأعضاء المهمين في الديوان الهمايوني، فهو مفتي الدولة العثمانية، والذي يعتبر المرجعية الدينية في كل المسائل الشرعية.[1]

وبعد استعراض أهم الركائز التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة العثمانية، وفي هذا الإطار عمل السلطان محمود الثاني جهودا كبيرة من أجل تثبيت المركزية في الحكم العثماني، من أجل اعادة تماسك الدولة وبسط النفوذ على أراضي السلطنة.[2]

فعمل السلطان محمود الثاني على تقوية السلطة المركزية، وذلك من خلال اخضاع مراكز القوة، فأنشأ مديرية الأوقاف، وجعلها مسؤولة على عملية الاشراف على موارد الأملاك الوقفية، من عقارات وغيرها، لوضع حد للفوضى والمشاكل في ادارة الأوقاف، كما قام بتحويل الاقطاعات العسكرية، الى أملاك الدولة. لوضع حد لتعسف الاقطاعيين، فالدولة العثمانية اعتمدت على المؤسسة العسكرية في التوسع والسيطرة وهذه المؤسسة تكونت من نوعين من القوات: القوات الاقطاعية والقوات الإنكشارية.

فالإمبراطورية العثمانية اعتمدت على النظام الاقطاعي[3] منذ نشأتها، وهدفت من ذلك الى تأمين الرزق لفئات متعددة من الجند، بدلا من تخصيص رواتب لهم. أما الهدف الثاني فكان مساعدة الدولة، في ايجاد ما يحتاجه الجند في حركة التوسع العثمانية، وقد شكلت قوات الفرسان الاقطاعيين نواة الجيش.

أما قوات الإنكشارية فلقد اعتمد عليها العثمانيون في ادارة عملياتهم التوسعية ولقد كانت قوة الإنكشارية نعمة على الدولة في بادئ الأمر، ثم أصبحت نقمة على السلطنة، والرعية، فقد أخذت تتدخل في الحكم والسلطة[4]، وهذا ما جعل السلطان محمود الثاني بالقيام بإلغاء هذا النظام، والقضاء عليه سنة 1826م.[5]

---

[1] أحمد زكريا الشلق: المرجع السابق، ص48- 119.
[2] دانيال غوفمال: المدينة العثمانية بين الشرق والغرب، تج: رلاذبيان، ط1، مكتبة العبيكان، بيروت، 2004، ص588.
[3] عبد العزيز الدوري: المرجع السابق، ص131.
[4] النظام الاقطاعي: هو مجموعة من النظم والقوانين، خضع بموجبها رجل حر لرجل حر آخر هو السيد، أدى له يمين الولاء والخدمة، لا سيما الخدمة الحربية، ونظير ذلك التزم السيد بحماية تابعه والانفاق عليه، ثم تطور الأمر حد منحه قطعة أرض اتخذت اسم الاقطاع، أنظر: الشيخ محمد محمد مرسي، النظم والحضارة الأوروبية في العصور الوسطى، (د. ط)، الشهابي للطباعة والنشر، القاهرة، 1998، ص98.
[5] جميل بيضون: المرجع السابق، ص61.

اما في ميدان الادارة فقام السلطان محمود، بإدخال تغيرات واضحة في بقية أجهزة الدولة عام 1835م، فأسس وزارة المالية، ومجلس دار الشورى العسكري، وفي عام 1838 أنشأ مجلس الأحكام العدلية، واهتم أيضا بتشكيل لجان الزراعة، والصناعة، والأشغال العمومية، هذا كله في سبيل تقوية السلطة المركزية.[1]

فالسلطان قام بإعادة تنظيم الادارة المركزية، وذلك باستثناء وزارات جديدة على الطراز الأوربي، كي تحل محل السلطة القديمة ضيقة المدن، والتي كان يتحمل تبعيتها الادارية و العمالية الصدر الأعظم، كما أسس مجالس جديدة كي تساعد على المدى الطويل المخطط لها حسب المراحل، ومنها المجلس القضائي الأعلى وأصبحت الادارة و الجيش الجديدان، العاملان اللذان جعلا السلطان فوق سلطة الحكام المحليين أو شبه المستقلين.[2]

فلقد أدرك محمود الثاني[3] أهمية الادارة المركزية، في سبيل الحفاظ على الدولة فاتبع سياسة واعية أساسها المرونة، وذلك لأن الدولة كانت تتخبط مراكز النفوذ فيها.[4]

---

[1] عبد العزيز الدوري: المرجع السابق، ص 131.

[2] علي حسون: العثمانيون و/*البلقان، (ط2)، المكتب الاسلامي، بيروت، 1986م، ص186.

[3] هو الابن الصغير لعبد الحميد الأول وجد بني عثمان، تولى الحكم وهو في عمر 23 سنة، كان السلطان الثلاثون للدولة العثمانية، أمه السلطانة الوالدة نقش دل، يسمى كذلك الأدبي " عدلي" ويحصل لقب الغازي منذ 1813، شاعرا ملحنا وهو خطاط عظيم لمزيد من المعلومات حول الشخصية أنظر: يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، تر: عدنان محمود سلمان ود/ محمود الانصاري، مج1، ط1، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا، 1988م، ص664.

[4] دانيال غوفمال: المرجع السابق، ص588- 589.

المبحث الثاني: التنظيمات السياسية

أما فيما يخص الاصلاحات السياسية فقد جاء محمود الثاني [1808– 1839]، ليتابع حركة الاصلاح في الجوانب الادارية و القانونية فبدأ بتنظيم الادارة المركزية للدولة، وفرض سيطرة الحكومة المركزية في الولايات العثمانية وحاول تنظيم الأوقاف واخضاعها لإدارة مركزية وتحويل الواردات الى العاصمة اسطنبول.[1]

كما قام بالقضاء على الحكم شبه المستقل لبعض تابعيه من وزارات الإيالات الذين ينحدرون من أسرة أو عصبية متنفذة ورثت امتيازاتها ونفوذها المحلي[2] مبتدئا بالعراق منهيا حكم مماليك بغداد سنة 1831م.[3]

وكذا على الجليلين في الموصل والأسرة القرمنلية في طرابلس الغرب 1834م، حيث أنجز برنامجا اصلاحيا واسع النطاق وضعت فيه الخطوط العريضة التي سار عليها مصلحو الدولة العثمانية في القرنين ومطلع القرن العشرين.[4]

كما عمل على القضاء على بعض الامارات الكردية في شمال العراق سنة 1836م، وتمكن من انهاء نفوذ كثير من أصحاب المقاطعات[5]، والمتنفذين في ايالات الدولة وعاصمتها، وعدد كبير من أولئك الذين كانوا يقفون حائلا أمام قوة السلطان وبسط حكمه المباشر على أجزاء الدولة كافة.[6]

تخلص من محكمة المصادرة وأغلقها وانتزع من الباشوات حق الحياة والموت الا بحكم قانوني، وحضر جلسات الديوان وأحيا هذه العادة التي أهملت منذ عهد سليمان القانوني وقضى على مفاسد الأوقاف ووضع دخلها تحت اشراف الدولة، وضم

---

[1] عبد العزيز الدوري: المرجع السابق ص130- 131.

[2] Leyard, Austen H, Dis coveries in the huins of nineth and Babylon (London 1853), P11.

[3] غريبة عبد الكريم محمود: تاريخ العرب الحديث، دط، دون دار نشر، بيروت، 1984، ص120.

[4] هيثم محبي طالب الجبوري وزينب حسن عبد الجبوري: حركة الاصلاح العثماني في تطور الحركة الفكرية في الوطن العربي في العهد العثماني المتأخر، العدد3، المجلد23، جامعة بابل، 2015، ص1448.

[5] العزاوي عباس: تاريخ العراق بين احتلالين، د.ط، ج7، دون دار نشر، بغداد، 1955، ص285.

[6] Lewis, Bernard : the Emergence of Modern Turkey, London, 1961, P78.

الاقطاعيات والتيمارات[1] الأملاك العامة وعزز بهذا الاجراء دخل الدولة ووضع بذلك حد للفساد.

وفي عام 1834م أعاد افتتاح سفاراته في العواصم الأوروبية بعد أن أغلقت إثر خلع سليم الثالث وجرى تدريب السفراء على اللغات الأوروبية، وتولوا بعد ذلك المناصب العليا للدولة وتشكلت نخبة عثمانية حاكمة وسلك بيروقراطي اداري.[2]

ولم تقف اصلاحات السلطان محمود الثاني عند اخضاع الإيالات للحكم المركزي،

بل تجاوزتها الى قيامه بتدريب واعداد الموظفين خاصة الاداريين الشبان منهم وتعليمهم اللغات الأوربية والأساليب الادارية الحديثة.[3]

كما أن حركة الاصلاح قد شهدت اواخر عهده تقدما ملحوظا عندما شكلت أواخر عام 1837م، لجنة دائمة تخطط للإصلاح تخطيطا شاملا.[4]

إلا أن ذلك كله لم ينعكس على الادارة الحكومية ومؤسساتها في الإيالات الا قليلا، فقد ظلت تلك الادارة في عهده على حالها تقريبا، دون تغيير كبير أو تقدم ملموس، ولم تنفع لإصلاحها تلك المركزية التي اتبعها السلطان في حكم الإيالات لأنها كانت أمرا غير عملي عند التطبيق[5] خاصة في الإيالات النائية كإيالة بغداد.

ومن ثم فإن إيالة بغداد لم يصبها في عهد السلطان محمود الثاني من الاصلاحات سوى قدر يسير، فقد بقي علي رضا باشا اللاظ، الذي استخلصها من أيدي المماليك 1831م، وزيرا لها طيلة عهد السلطان محمود الثاني، واستمر في حكمها حتى عام 1842م، مما يعني أن الإيالة قد اعطيت له كمنحة على قيامه بإرجاعها لحكم الدولة المباشر، دون أن تأخذ الدولة بعين الاعتبار مدى كفاءة هذا الوزير الذي وصف بأنه " كان

---

[1] التيمار: يعني الأراضي التي تقتطع للجند مقابل الخدمات التي يقدمونها للدولة وتفيد بعض المصادر التاريخية أن هذا النوع من الاقطاعيات كان منتشرا في الدولة العثمانية بشكل كبير جدا أنظر الى: شامخ زكريا، أراضي التيمار والزعامة في لواء نابلس في الفترة العثمانية، مجلة جامعة الخليل للبحوث "ب"، العدد 1، مج1، القدس، 2014، ص266.

[2] مفيد الزيدي: موسوعة التاريخ الاسلامي " العصر العثماني"، دط، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص252.

[3] Lewis, op- cit, P-88.

[4] عبد اللطيف البحراوي: المرجع السابق، ص219.

[5] Lewis, op- cit, P-379.

حاكما فاشلا" على الرغم من أن له رغبة في عمل الخير الحقيقي، زيادة على ميوله الأدبية والعلمية.[1]

فلم يستطع اللاظ احكام السيطرة على القبائل التي كانت تشكل الغالبية العظمى لسكان إيالة بغداد، وكانت خطته الوحيدة في حكم القبائل أن يحرك قبيلة على أخرى[2]، كذلك لم يتمكن من ضبط المدن والسيطرة حتى على قواته الخاصة غير النظامية.

كما اتصف اللاظ بالتبذير والافراط في صرف الأموال الحكومية في غير أوجهها الصحيحة، مما تسبب في خواء خزينة الدولة، فاضطر الى اتباع أسلوب التغريم والمصادرة الذي كان متبعا فيما مضى والابقاء على نظام الالتزام في جباية واردات الحكومة.[3]

ذلك النظام الذي يفترض أن الدولة قد قضت عليه حينما شاعت اصلاحات محمود الثاني القضاء على كل واسطة بين الدولة ومواطنيها، ولم يكن الملتزمون إلا واسطة بين دافعي الضرائب وخزينة الدولة، بالإضافة الى هذا كله قام بإدخال نظام المختارين[4] الذي كان قد طبق في عاصمة الدولة سنة 1829.

ففي عام 1835 جرى انتخاب المختارين لمحلات (أحياء) بغداد وانتخب لكل محلة مختار أول ومختار ثان.[5]

وكانت مهمة هؤلاء المختارين الاحتفاظ بسجلات الأحوال المدنية لسكان المحلة، تسجل فيها الوقائع والاحوال الشخصية من اثبات وتحويل ملكية العقارات[6] واصدار وثائق حصر الوراثة، وأمور اخرى مثل عقود الزواج ومعاملات الطلاق[7]، حيث تم تطبيق نظام المختارين في أحياء الأستانة في تلك السنة تمشيا مع الهدف العام الذي كان يعني بإحلال

---

[1] جعفر خياط: أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ط2، دون دار نشر، بيروت، 1949، ص268.
[2] جعفر خياط: المرجع نفسه، ص268.
[3] فائق سليمان: تاريخ بغداد، تج: موسى كاظم نورس، (دط)، دون دار نشر، بغداد 1962، ص164.
[4] نظام المختارين: المختار وهو ممثل المجتمع في كل حي من أحياء البلاد تم ترشيحهم لأول مرة في اسطنبول عام 1834م، وكان يوجد في كل حي مختاران، وقد انتقل هذا النظام الى الولايات الأخرى بالتدرج أنظر: سهيل صابان: المعجم الموسوعي، المرجع السابق، ص205.
[5] العلاق عبد الكريم: بغداد القديمة، دط، دون دار النشر بغداد، 1960، ص69.
[6] Lewis, op- cit, P388.
[7] العزاوي: مرجع سابق، ص31.

سيطرة الدولة المباشرة وتقليل نفوذ علماء الدين على أن أحد المؤرخين الأتراك يرى أن الهدف من هذا الإجراء هو وضع نهاية لإهمال وعجز وكفاءة الأئمة.[1]

في عام 1834 أيضا جرى تأسيس سفارتين في باريس ولندن وفي عام 1835 في فيينا، وفي عام 1837 في برلين واستمر توسع شبكة السفارات حتى بلغ عددها خمسة عشر سفارة مع نهاية القرن 19.[2]

وكانت الغاية من عمليات التنظيم التي حدثت في عهده هي دعم السلطة المركزية،

حيث نجحت الدولة في ازاحة الاداريين المتسلطين على مختلف المناطق داخل البلاد وإزاحة الأعيان وغيرهم من الطغاة. واجتمعت كافة المناطق لتوضع تحت سلطة الادارة المركزية.[3]

كما أجريت عمليات تنظيم كبيرة على مؤسسات الادارة المركزية والحكومة وسعى المصلحون لإقامة كيان وبيروقراطية لدولة حديثة، وقدمت النماذج الأولى لتشكيل حكومة على الطراز الأوربي حيث تغير اسم الصدر الأعظم[4] الى الوكيل الأول 30 مارس 1838 كما استحدث عدد من المجالس المكلفة بالاضطلاع بمهام مختلفة ضمن اصلاحات عهد محمود الثاني وهذه المجالس قد تحولت الى نوع من الأجهزة التشريعية تقوم على مناقشة امور الدولة وتصدر القرارات بشأنها.[5]

فالأمور القضائية يتولاها المجلس الأعلى للأحكام العدلية والأمور الادارية يتولاها مجلس شورى البابا العالي، والأمور العسكرية يتولاها مجلس الشورى العسكري، كما

[1] جميل موسى النجار: الادارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني (1769- 1917)، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991، ص....

[2] نبنل ألكسندر وفينا دوليتا: الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، تج: أنور محمد ابراهيم، دط، المجلس الأعلى للثقافة للنشر، القاهرة، 2004، ص30.

[3] عبد العزيز محمد عوض: المرجع السابق، ص19.

[4] الصدر الأعظم: الشخص الذي حاز منصب رئيس الوزراء في الدولة العثمانية، وكان وكيلا مطلقا للسلطان وللتفريق بينه وبين غيره من الوزراء أطلق عليه الوزير الأعظم كما لقب بالصدر العالي وصاحب الدولة غير أن لقب الصدر الأعظم انتشر أكثر من غيره واستمر استخدامه الى اضمحلال الدولة العثمانية، لمزيد من المعلومات أنظر: سهيل صابان، المرجع السابق، ص143.

[5] أكمل الدين احسان أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعداوي، ج1، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية، اسطنبول، 1999، ص99.

أقيمت عدة مجالس مختلفة عام 1838م للنظر في الشؤون المختلفة والأشغال العامة وعلى ذلك تخلت الدولة عن مؤسساتها القديمة.[1]

اضافة الى ذلك كله قام بإلغاء وزارة الذخيرة ووزارة المنافع حيث تشكلت وزارة التجارة بدلا منهما كما شكلت وزارة المالية في عام 1839 بدلا من " الدفتر خانة"[2]

---

[1] أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق، ص99.

[2] د. أحمد آق كوندز وسعيد أوزتوك: الدولة العثمانية المجهولة، (د.ط)، وقف البحوث العثمانية، اسطنبول 2008، ص392.

المبحث الثالث: علاقة السلطان محمود الثاني بمحمد علي باشا

تزامن حكم السلطان محمود الثاني (1808– 1839م) مع شخصية أخرى اضطلعت بدور بالغ الأهمية في مصر وفي بقية الولايات الشرقية التابعة للإمبراطورية العثمانية طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر ألا وهو محمد علي[1]، الذي حكم مصر بقبضة من حديد لمدة تقرب من نصف قرن (1806– 1849).

حاول خلالها تحديث مصر عبر القيام العديد من الاصلاحات التي شملت المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ضمن ما سماه بالاستبداد الشرقي.[2]

فقد واجه الرجلان العديد من الصعوبات في الوصول الى السلطة وتعرضا كذلك الى العديد من العراقيل عند قيامهما بإصلاح المؤسسة العسكرية وهو ما جعل حياتهما تتعرض للخطر أكثر من مرة من قبل الجيش الإنكشاري[3].

كما هو معروف فإن محمد علي باشا الذي أرسله العثمانيون على رأس فرقة من الروملي الى مصر[4]، لإخراج الفرنسيين منها، قد استطاع أن يكسب ثقة العلماء في مصر حتى أن السلطان العثماني لم يجد بدا من الموافقة على تعيينه واليا على مصر ابتداء من 18 يونيو 1805م.[5]

وعلى الرغم من أن محمد علي قد أبدى حماسا شديدا لكي يصبح خادما مطيعا للسلطان وأبدى في سبيل ذلك كثيرا من عبارات التذلل والخضوع للسلطان ودولته الا أن السلطان كلن على وشك أن يدرك أبعاد هذه العبارات، مظهرا تخوفه من هذا الوالي

---

[1] محمد علي باشا: ولد محمد علي سنة 1769بمدينة قوله وقد تركه أبوه ابراهيم آغا وهو في الرابعة من عمره ولما بلغ أشده التحق بالجهادية زمنا ثم اشتغل بالتجارة الى سنة 1801م وقد قور الباب العالي وقتئذ ارسال حملة تركية لطرد الفرنسيين من مصر بمساعدة انجلترا، لمزيد من المعلومات: أنظر: محمد صبري: تاريخ مصر الحديث من محمد علي الى اليوم، ط1، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1926، ص32.

[2] ماك غوان: عصر الأعيان (1699- 1812)، ترجمة قاسم عبده قاسم، (ط1)، دار المدار الاسلامي، بيروت، 2007، ص399.

[3] رضا العشي: العلاقات السياسية و المواجهة العسكرية بين السلطان العثماني محمود الثاني ومحمد علي (1808- 1839)، (د. ط)، المعهد العالي للعلوم الانسانية، تونس، دون سنة، ص 6، 7.

[4] أحمد السعيد سليمان: تاريخ الدول الاسلامية ومعجم الأسر الحاكمة، (د. ط)، دار المعارف، مصر، 1969، ص165.

[5] سليمان بن محمد الغنام: قراءة جديدة لسياسة محمد علي التوسعية (1811- 1840)، في الجزيرة العربية و السودان و اليونان وسوريا، ط1، منشورات تهامة، جدة، 1980، ص18.

الجديد، فأمر بنقله من ولاية مصر، الا أن تدخل العلماء مرة أخرى قد جعل السلطان يصدر فرمانا آخر بتثبيته على ولاية مصر في 06 نوفمبر 1806.[1]

ومن هنا بدأ محمد علي في تدعيم مركزه الشخصي وتثبيت الولاية في شخصه وبالتالي في سلالته، فبدأ يصانع رجال الدولة وسلطانهم من جانب وإنشاء قوة حربية وبحرية من جانب آخر ثم اخذ يبذل جل همه لاستمالة السلطان ومراضاته وتنفيذ توجيهاته، مستخدما في ذلك الدهاء السياسي وإضفاء الشرعية العثمانية على ولايته.[2]

فعلى الرغم من خضوع محمد علي باشا للسلطان العثماني، واستعداده لتنفيذ أوامره وتوجيهاته إلا أنه كان مدركا لأهدافه وخططه التوسعية بدليل أنه أثناء تكليفه بحملاته العسكرية الموجهة للدولة السعودية الأولى كان ينطلق من اهدافه هو لا من أهداف الدولة العثمانية فتراه يراود السلطان العثماني على عزل والي الشام ويطلب اسنادها الى صديق له بحجة أن ذلك يساعد على انجاز مهمته في الحجاز ولكن عندما رفض طلبه هذا طالب بضم إيالة الشام بكاملها اليه انطلاقا من حرصه على انقاذ مهمة شبه الجزيرة العربية التي أوكلها له السلطان العثماني.[3]

وكانت علاقة محمد علي باشا في تلك الفترة بالسلطان العثماني ليست علاقة الوالي بسلطانه، حيث نرى فيما بعد ان السلطان نفسه لم يكن يثق بطلبات محمد علي، الذي يتغنى بها بتنفيذ مهمته في الجزيرة العربية، فنزل يخاطب والي الشام في ذلك ويطلب منه التحري عن اهداف محمد علي في الشام ثم يحول نفس الموضوع الى مجلس الشورى[4] الذي أخذ يناقش الطلب ويقلبه على جميع الوجوه...

وعلى أية حال فقد استجاب محمد علي لطلب السلطان ووجه حملاته الى الجزيرة العربية وكان خلال هذه الحملات يأتمر بأمر السلطان العثماني فنراه يسحب جيوشه من الاحساء عندما صدر فرمان اليه بذلك، حتى أن ابراهيم باشا قد أكد بنفسه جهله بأهداف

[1] محمد فريديك: المصدر السابق، ص391.
[2] عبد العزيز نوار: مصر والخليج العربي في القرن 19، مجلة الهلال المصري، العدد11، مصر، 1964، ص161.
[3] د/ عايض بن خزام الروقي: حروب محمد علي في الشام وأثرها في شبه الجزيرة العربية (1831- 1839)، (د. ط)، سلسلة بحوث الدراسات الاسلامية، المملكة العربية السعودية، 1986م، ص33.
[4] عبد العزيز نوار: المرجع نفسه، ص34.

الحملة العسكرية الموجهة للدرعية وأنها تمت بأوامر من الباب العالي[1] وكأنه بذلك يؤكد ان هذه الحملات تمت بناءا على فرمانات خاصة في الباب العالي لاستعادة الحرمين الشريفين، وقوات الباشا ما هي الا قوات السلطان العثماني.

ورغم ان ابراهيم باشا[2] حاول ان يعبر للمندوب البريطاني جورج فورسترسادلير عن أسفه لعدم سير الأمور بشكل ينسجم مع خططه، إلا أنه وقف موقفا يتسم وعلاقته الوطيدة مع السلطان العثماني، حين أكد لوالده أن بريطانيا تريد تخريب بعض الموانئ والمرافئ على الخليج العربي، ومما يؤكد صدق تبعية محمد علي للسلطان العثماني في هذه الفترة، تيقظه للسياسة البريطانية تجاه السواحل اليمنية مثبتا بذلك ولاءه للباب العالي، طالبا منه السعي في وقف تلك التحركات الانجليزية بالطرق الدبلوماسية[3]. كما ان الباب العالي نفسه كان لديه شيء من التأكيد عن الولاء الذي يحمله محمد علي باشا لسلطانه فنجد أن الصدر الأعظم يكتب لمحمد علي رسالة بتاريخ 21 مارس 1820يحذره فيها من اعمال الانجليز الذين ينون القيام بها في الخليج العربي، كما ان الباب العالي قد طلب من واليه سنة 1821، التوجه الى العراق للوقوف ضد الفرس الذين بدأوا يحاصرون مدينة بغداد.[4]

وعلى الرغم من أن محمد علي كان حريصا على اثبات ولاءه للسلطان، الا أنه اعتذر عن هذه المهمة بلباقة سياسية استطاع من خلالها اقناع السلطان العثماني[5] من القيام بهذه المهمة والمحافظة على علاقته الجيدة مع الباب العالي وكان محمد علي خلال هذه الفترة، يحاول بما أوتي من قوة أن يدخل النظم والطرق الأوربية الى مصر.[6]

[1] الباب العالي: ترجمة لفظية لعبارة تركية هي باب همايون وهو عبارة عن ثلاث أبواب في قصر السلطان الباب الأول هو المدخل، ثم توجه ثكنة للجيوش العسكرية والباب الثاني حيث وجدت السرايا ومقر السلاطين والباب الثالث يسمى بالتركية المابين الهمايوني، أما الاصطلاح الشائع للفظة الباب العالي فيقصد به سلطة الدولة العثماني، انظر:
زاهية قدورة: تاريخ العرب الحديث، (د ط)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1975، ص343.

[2] ابراهيم باشا: ولد عام 1789م، وهو الابن الأكبر لمحمد علي باشا، ولد في نصرلي قرب (قوله) بالروملي (مقدونيا)، وقد استدعاه والده مع شقيقه طوسون الى مصر عام 1805م، بعد أن عين محمد علي باشا واليا على مصر من قبل السلطان العثماني، أنظر الى: مؤلف مجهول: حملة ابراهيم باشا على سوريا، تحقيق: أحمد غسان بسبانو، (د. ط)، دار قتيبة للطباعة والنشر، دمشق، دون سنة للنشر، ص11.

[3] فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، (د. ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1970، ص108.

[4] عايض بن خزام الروقي: المرجع السابق، ص36.

[5] عبد الحميد البطريق: محمد علي ومشروع غزو العراق، مجلة كلية الآداب، العدد1، الجامعة الأردنية يناير، 1969، ص50- 51.

[6] نجلاء عز الدين: العالم العربي، ترجمة: عوض ابراهيم وآخرون، (ط2)، دار احياء الكتب العربية، مصر، 1962، ص109.

مدخلا بذلك حركة اصلاح شاملة على حكومته ودولته بشكل عام، تلك الحركة التي أصبحت ذات أهمية خاصة من حيث أنها أثارت لدى السلطان محمود الثاني قدرا كبيرا من الخوف والغيرة، وجذبت انتباهه، حتى بدا للكثيرين مقلدا لواليه في بعض عناصر حركته الاصلاحية كما بدا محمد علي عند آخرين مقلدا للسلطان في بعض الأحيان، أي أنه هناك تأثير متبادل بين الحركتين وبين القائدين.[1]

اما لدى الباب العالي فلم تكن دلائل الشقاق والاستعداد أقل منها عند الباشا، وقد ساعد على اذكاء نار الخلاف ما كان في خلق السلطان، فقد كان سلطانا مستبدا سريع الانفعال اذ اتبع طرقا قهرية همجية لذلك لم يصادف في أكثر اصلاحاته الا المعارضة الشديدة، فكان يتآكل قلبه حسدا من محمد علي لأن هذا الأخير نجح حيث أخفق هو.[2]

حيث جمع سوء النية بين السلطان محمود الثاني ومحمد علي باشا فلم يكن الأول حسن النية مع الثاني بل كان ينظر اليه بعين الحسد الى تقدم مصر وما أكسبته من المكانة العالية[3] فضلا عن غضب السلطان من محمد علي لأنه رفض تقديم المساعدة أثناء الحرب العثمانية الروسية عام 1829م.[4]

وكانت تلك الشرارة التي أشعلت نار الفتنة و القطيعة بين الباشا و الباب العالي هذه النوايا السيئة التي كان يكنها السلطان لمحمد علي خلال السنوات 1805- 1831م.[5]

[1] محمد عبد اللطيف البحراوي: المرجع السابق، ص161.
[2] محمد رفعت: تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة، ط1، مطبعة الأميرية بولاق، القاهرة، 1934م، ص151.
[3] عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي، (ط5)، دار المعارف القاهرة، 1989، ص217.
[4] عمر الاسكندري وسليم حسن: تاريخ مصر في الفتح العثماني الى قبيل الوقت الحاضر، (د ط)، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 1996، ص182.
[5] هدى علي بلال: الصراع العثماني المصري على بلاد الشام و الموقف الدولي منه 1830- 1841، مجلة كلية التربية الاساسية، العدد4، المجلد10، جامعة الموصل 2011، ص345.

المبحث الرابع: علاقة السلطان مع الدول الاوربية

تميزت العلاقات السياسية في عهد السلطان محمود الثاني مع الدول الأوروبية بالتأرجح بين السلم والحرب، وذلك نتيجة لاضمحلال النفوذ العثماني في المنطقة.[1]

كما تميز الوضع السياسي للدول الأوربية بظهور الاتحاد الأوروبي في القرن التاسع عشر[2] وبداية عهد المؤتمرات، وانعقاد مؤتمر فيينا لدراسة أوضاع اوربا بعد هزيمة نابليون، وعودة لويس الثامن عشر للعرش.

وكان على المجتمعين في مؤتمر فيينا أن يقوموا بوضع خريطة جديدة لأوروبا وذلك لأن التغييرات كثيرة وجوهرية تعرضت لها اوروبا خلال سنوات الثورة الفرنسية والحروب النابليونية التي غيرت كثيرا من معالم اوروبا قبل الثورة.[3]

حيث حضر هذا المؤتمر سبعة دول وهي: بريطانيا، روسيا، النمسا وبروسيا والسويد واسبانيا والبرتغال، لكن القرار كان لأربعة دول فقط وهي: بريطانيا، روسيا، والنمسا وبروسيا والتي تكون عنها ما يعرف بلجنة الأربعة، وبعد انضمام فرنسا أصبحت تعرف بلجنة الخمسة.[4]

وبعد سقوط نابليون بدت روسيا كقوة كبيرة قادرة على تهديد قلب أوربا خاصة إذا استطاعت التحالف مع الدول الأوربية الأخرى مثل: بروسيا، أما فرنسا فكانت مهمة لكل من النمسا وانجلترا، ومن هنا برزت الحاجة الماسة الى التوازن الدولي الذي حققه مؤتمر فيينا من خلال عمليات توزيع المكاسب.[5]

أما فيما يخص طبيعة العلاقات الروسية والدولة العثمانية، فهناك عداء تقليدي بين الطرفين، ويرجع هذا الأخير الى عوامل عديدة اولها ان روسيا القيصرية كانت تبحث عن

---

[1] احمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص188.

[2] عمر عبد العزيز عمر: تاريخ أوربا الحديث و المعاصر 1815- 1919، (د ط)، دار المعارف الجامعية، مصر، 2000، ص25.

[3] عبد العزيز نوار ومحمود جمال الدين: التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة الى الحرب العالمية الاولى، (د ط)، دار الفكر العربي، مدينة نصر، 1990، ص308- 309.

[4] عبد العظيم رمضان: تاريخ أوربا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية الأوربية الى الحرب الباردة من تسوية مؤتمر فيينا 1815 الى تسوية مؤتمر فرساي، (د ط)، ج2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، د سنة نشر- ص19.

[5] عبد العزيز نوار: المرجع السابق، ص310

المياه الدافئة، ثانيها: انها كانت القائدة والمدافعة عن الجامعة السلافية الأرثوذكسية.[1]

وفي عهد السلطان محمود الثاني كان الوضع السياسي بين الدولتين يتأرجح بين الحرب والسلم فجاءت معاهدة بوخارست[2] في ماي 1812 بطلب من روسيا الصلح مع حكومة الباب العالي وذلك بعد أن قام الروس بالاستيلاء على بعض المناطق.[3]

ومن هنا لجأت روسيا الى عقد الاتفاقية مع حكومة الباب العالي واهم شروطها أن تبقى ولايتي الأفلاق والبغدان تحت الحكم العثماني، وبلاد الصرب معهما، كما حفظت لنفسها اقليم باريا وأحد مصاب نهر الدانوب.[4]

وعمل المفاوضون الروس في معاهدة بوخارست، كل شيء من أجل حلفائهم السابقين الصرب، وظهر هذا من خلال البند الثامن من المعاهدة، و الذي نص على حالة الصرب وأنه يجب أن يتم تدمير كل الحصون و القلاع التي شيدها الصربيون أثناء ثورتهم، على حكومة الباب العالي، وأنه يجب أن ترجع كل الأجهزة الادارية العثمانية التي كانت قائمة في الصرب قبل عام 1219هــ/ 1804م، وأن تكون الصرب تحت الحماية العثمانية، وفي مقابل ذلك وعدت حكومة الباب العالي على اصدار قرار العفو في المعارضة الصربية ومنح حقوق الحكم الذاتي، وادارة شؤونهم الخاصة بأنفسهم، مع تثبيت الضرائب و جمعها وارسالها الى الخزانة العامة في اسطنبول.[5]

ولكن عندما علم الصربيون بهذا الصلح وأنهم رجعوا تحت السيطرة العثمانية، قاموا بثورة جديدة، لكن القوات العثمانية استطاعت اخضاعهم، وفر زعماء الحركة الى النمسا.[6]

---

[1] احمد نور النعيمي: العلاقات التركية الروسية، دراسة في الصراع والتعاون، (ط1)، دار زهران للنشر، الأردن، 2011، ص07.
[2] بوخارست: تسمى في الكتب التركية بكرش، وهي بلدة جميلة حديثة العهد، وبها مقر بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية، ولم تشتهر الا بعد المعاهدة التي أبرمت بين الدولة العلية وروسيا 1812م، لمزيد من المعلومات حول المعاهدة أنظر: يوسف الثقفي: موقف أوربا من الدولة العثمانية، (ط1)، دار الحارث للطباعة والنشر، الطائف، 1998م، ص89.
[3] تشارلز بيلا فنش: تفكك اوربا العثمانية، تج، عاصمة الدسوقي، ط1، دار العالم الثالث للنشر، القاهرة، 2008، ص48.
[4] محمد فريديك المحامي: المصدر السابق، ص41.
[5] تشارلز بلا فيتش: المرجع السابق، ص48.
[6] محمود شاكر: المرجع السابق، ص161- 162.

ولقد مكن هذا الصلح السلطان محمود الثاني على القيام ببعض الاصلاحات في سبيل القضاء على الثورات والتمردات الداخلية في الدولة.[1]

وبعد هذا الصلح جاءت اتفاقية جديدة بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية وهي اتفاقية أدرنه في 1824، جاءت هذه المعاهدة بعد حرب عام بين الدولتين حيث اعلنت روسيا الحرب على السلطان محمود الثاني في 1828/04/26م، وبعدها تقدمت الجيوش الروسية الى البلقان.[2] ودخلت مدينة ياش عاصمة البغدان، وبوخاريست عاصمة الأفلاق، وزحفت باتجاه اسطنبول، وسيطرت على مدينة قارنا، واحتلت أسكي إستانبول، وحاصرت الحامية العثمانية في مدينة شملا واحتلت أدرنه في شهر آب عام 1829.

واستمر التقدم الروسي وهنا خشيت الدول الأوربية، من انتصارات الروس فتدخلت لوقف هذا التقدم وحثت السلطان محمود الثاني على الصلح وخاصة انجلترا.

ووافق السلطان محمود الثاني على هذا الصلح، وتم توقيع معاهدة أدرنه في 14 ايلول 1829م، ونصت على ما يلي:

- اعادة ما احتله الروس من الأراضي العثمانية في الحرب الأخيرة.
- يعتبر نهر البروت حدا فاصلا بين الدولتين حتى التقائه بنهر الدانوب.
- يسيطر الروس للأبد على المنطقة الآسيوية في البحر الأسود، أما الولايات الشرقية ومدينة قارص فيجب أن تعيدها روسيا الى السلطنة، وأن تعدل الحدود بينهما.
- كما يتمتع الروس بحرية التجارة برا وبحرا، وأن يدفع الباب العالي تعويضا لروسيا على كل الخسائر التي ألحقت بها في الحرب الأخيرة.
- ايقاف الحرب بين الدولتين واخلاء سبيل الأسرى.[3]

---

[1] اسماعيل ياغي: الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث، المرجع السابق، ص128.

[2] البلقان: يعني كلمة جبل وهي شبه جزيرة شرقي أوربا الجنوبية بين البحر الأسود ومرمرة وإيجة في الشرق والأدرياتيك في الغرب، ويحدها من الشمال الدانوب وسلقا، وتضم سلوفانيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك ومونته، ونيغرو ومقدونيا، وألبانيا، وبلغاريا، واليونان والقسم الأوربي من تركيا ...... مضيق أو نتو من ايطاليا ومضايق الدردنيل والبوسفور عن آسيا الصغرى.
خضعت للعثمانيين في نهاية القرن 8هـ/ 14م، وظلت تحت حكمهم حتى نهاية القرن 12هـ/ 18م، وقد قام العثمانيون في هذه البلاد بدور كبير في نشر الاسلام وانتشار الحضارة الاسلامية في هذا الاقليم أنظر: عبد الحميد بطريف: التيارات السياسية المعاصرة، د. ط، دار النهضة العربية، بيروت، د/ سنة النشر، ص47.

[3] عبد المنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ط1، دار ابن حزم للطباعة، د. بلد النشر، 2004، ص443، 444.

- تحتفظ الأفلاق[1] والبغدان بالحرية الدينية والحكم الذاتي وكذا حرية التجارة.[2]

وبعد هذا جاءت معاهدة أنكار اسكيلسي في تموز 1833، جاءت هذه المعاهدة بسبب الأزمة المصرية، فالسلطان محمود الثاني اعتبر هذه الاتفاقية سوف تحميه من أية تمرد جديد، من بل والي مصر محمد علي باشا.

كما عقد أماله على أن روسيا سوف تقدم له العون في المستقبل على مواجهة محمد علي، واعادة حتى سوريا على الأقل، فالسلطان قبل هذه المعاهدة كان في حيرة من امره، هل يستجيب لجميع مطالب واليه المتمرد، أو يسمح للقوات الروسية بالدخول الى أراضي آسيا الصغرى.

ولقد كانت غالبية الحكومة العثمانية تقف ضد قبول المساعدة الروسية، اذ كانوا مدركين أنه ما أن يقبل الباب العالي بهذه المساعدة حتى يقوم الروس بالتدخل في شؤون الدولة.

ورغم صلح كوتاهية تابعت روسيا دبلوماسيتها الضاغطة على الدولة العثمانية للحصول على المزيد من المكاسب، ففي 5 أيار 1833 وصل الكونت أور لوف الى الأستانة في محاولة لإقناع السلطان محمود الثاني الى ضرورة تمتين العلاقات الروسية العثمانية.

واستطاع أن يقنع السلطان بأن روسيا هي الصديق الوحيد للسلطنة من بين كل الدول الأوروبية، وأنها الوحيدة التي قدمت له العون العسكري، وكانت ثمرة هذه الجهود عقد ذلك التحالف للدفاع المشترك لمدة ثمانية سنوات والذي تمثل في صورة معاهدة خنكار اسكلسي.[3]

فنصت المعاهدة على التزام روسيا بتقديم المساعدات العسكرية بناءا على طلب

---

[1] الأفلاق: Valachie: اسم أطلقه الأتراك على امارة فلافيا في حوض الدانوب، ظهرت للوجود في القرن 7هـ/ 13م، وأصبحت منذ 1391م، تابعة للدولة العثمانية، واستقلت عنها سنة 1856م، واتحدت مع مولدافيا سنة 1858م، وكونتا معا دولة رومانيا الآن، أنظر: محمد فريديك: المصدر السابق، ص131، والمنجد في اللغة والأعلام، المرجع السابق، ص58.

[2] عبد المنعم الهاشمي: المرجع السابق، ص444.

[3] عبد الرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية 1687- 1878، سياسة الاندفاع نحو المياه الدافئة، (د.ط)، الجامعة اللبنانية، بيروت، 1984، ص9.

السلطان وذلك في حالة قيام محمد علي بأي هجوم جديد بينما تلتزم تركيا بإغلاق مضيق الدردنيل أمام السفن الحربية لجميع الدول، وكان هناك بندا سريا سرعان ما أصبح معروفا لدى الدوائر البريطانية، ونص على تبادل المساعدة في حالة اعتداء على أحدهما، واعفاء الحكومة العثمانية من هذا الالتزام مقابل اغلاقها للممرات عند الحاجة في وجه السفن الحربية المعادية لروسيا.[1]

وتكمن أهمية المعاهدة في الوعود المتبادلة بين القيصر والسلطان بالتفاهم الصريح حول كل مسألة تتعلق باستقرار بلديهما، وباختصار حصلت روسيا على الحق أن يكون لها كلمة مسموعة لدى الباب العالي،[2] وكانت هذه المعاهدة بمثابة خضوع الدولة العثمانية للحماية الروسية.[3]

واتبعت روسيا هذه المعاهدة بمعاهدة أخرى في 17 جانفي 1834، كانت أهم بنودها ما يتعلق بالحدود بين الدولتين في آسيا الصغرى، وكانت هذه المعاهدة في مصلحة روسيا.

وبعدها تخلت الدولة العثمانية عن مناطق لها، كما اعترف الباب العالي بالإجراءات الدستورية، التي كانت روسيا قد قامت بها من خلال احتلالها لولايتي الدانوب.[4] وأخيرا قامت بتحديد تعويضات خاصة بالحرب، والتي يجب على السلطنة[5] بتسديدها لروسيا.

والنمسا وبريطانيا وفرنسا كانوا أكثر الدول تضررا من معاهدة خنكار اسكلسي لذا سارعت كل واحدة الى اتخاذ اجراءات تجعل المعاهدة عديمة المفعول من الناحية العملية.

---

[1] نينل ألكسندر وفنا دولينا: المرجع السابق، ص34.
[2] عبد الرؤوف سنو: المرجع السابق، ص9.
[3] علي حسون: المرجع السابق، ص187.
[4] عبد الرؤوف سنو: المرجع السابق، ص9.
[5] الدانوب: نهر في أوربا الوسطى والشرقية، وهو الطونة قديما، وهو ثاني انهار أوروبا بعد نهر القولفا اذ يبلغ طوله 2850كلم. ينبع من الغابة السوداء، ويعبر ألمانيا والنمسا، والمجر وصربيا ورومانيا وبلغاريا وأوكرانيا، وفيينا بودابست بلغراد، روزا وغيرها، روافده كثيرة منها: مورافيا، راب، دراقا، سافا، تيسا... ويلعب دورا هاما في الاقتصاد الأوروبي بعد الراين، انظر: محمد فريدبك: المصدر السابق، ص116، والمنجد في اللغة والأعلام، ط34، دار المشرق للنشر والطباعة، بيروت، د. سنة النشر، ص240.

ومن هنا قامت النمسا بعقد اتفاقية مع روسيا وسميت بــ ميونيخ غراتز في 18 سبتمبر 1833، والتي ألزمت روسيا بالاتفاق التام معها في كل ما يتعلق بمصير الدولة العثمانية.

اما بريطانيا التي شكلت المعاهدة نقطة تحول، في سياستها المشرقية، فقد قررت أخذ المبادرة في الأزمة المصرية والوقوف الى جانب الباب العالي.[1] وذلك بعد تقارب الدولة العثمانية مع انجلترا، وتوقيع معاهدة التجارة الانجليزية التركية عام 1838 والتي أصبحت سارية المفعول في 1 مارس 1839، وهذه المعاهدة لم تكن متكافئة لأنها خدمت بريطانيا بالدرجة الأولى، والتي كانت بحاجة ماسة الى الأسواق.

فحددت رسوم الاستيراد بــ 5%، و 12% بالنسبة لرسوم التصدير، فهذه المعاهدة رسخت أكثر نظام الامتيازات، الذي أفقد الباب العالي امكانية الدفاع في صناعته الخاصة، فلقد نصت المعاهدة على حرية التجارة في جميع السلع سواء للأجانب او رعاية الامبراطورية.[2]

أما فيما يخص طبيعة العلاقات النمساوية العثمانية في عهد السلطان محمود الثاني، فلقد غلب عليها طابع الهدوء، وظهر هذا من خلال معارضة النمسا، مسألة تكوين دولة صربية بحماية روسية، ومن ثم فإن المسألة الصربية أصبحت محل خلاف بين روسيا والنمسا.

وعندما استطاع كارديور ديه بإعلان نفسه رئيسا على الصرب، في 1808 و قام بتأسيس نظام حكم صربي جديد يعتمد على الإرث كان رئيس الوزراء النمساوي مترنيخ[3] قد ظهر وتحدث بشأن مسألة صربيا التي ألقت بنفسها على الساحة قائلا: إن صربيا الوليدة لا تعتبر عن شيء سوى أنها لعبة بين النمسا وروسيا، وبالنسبة لما يحدث فخير للصرب البقاء بين كنف الأتراك[4].

---

[1] عبد الرؤوف سنو: المرجع السابق، ص9.
[2] نينل ألكسندر وفنا دولينا: المرجع السابق، ص93.
[3] أمال السبكي: أوروبا في القرن التاسع عشر، (د ط)، جامعة الملك عبد العزيز للنشر، جدة، د سنة نشر، ص184- 185.
[4] محمد فريديك: المصدر السابق ص354.

أما الممثل الروسي في بلغراد فلقد قال: ان صربيا مثلها مثل الدول الكبرى الأخرى[1]، ورغم صعوبة الموقف الا أن قوات الصرب كانت قادرة على الاحتفاظ بالسيطرة على الموقف، كما كانت الظروف في صالح الصرب بشكل كبير، وذلك للأسباب التالية:

- منذ ان انشغلت الادارة العثمانية بالصراع على العرش والذي انتهى بخلع السلطان سليم الثالث، وصعود السلطان محمود الثاني للحكم، حيث لم يكن بإمكان السلطان الجديد، توجيه حملات عسكرية ضد الصرب، وكان أكثر ميولا للتسوية عن طريق التفاوض.

- ومواصلة الروس تعاونها مع الصرب، واستيلاء الروس على العديد من المدن منها: اسماعيل وروسجق.[2]

فالوزير الأول للنمسا السيد مترنخ، كانت له سياسة واحدة في الشرق والغرب وهي سياسة المحافظة على القديم، وإخماد الحركات القومية والدستورية واحترام الحقوق الشرعية وأصحابها سواء كان صاحبها فرديناند السابع ملك اسبانيا او محمود الثاني سلطان تركيا، لذلك كانت مساعدة النمسا للعثمانيين ضد الثوار اليونانيين نتيجة لسياسة النمسا في المنطقة، وكذلك لاتصال البلقان بأملاك النمسا.[3]

اما فيما يخص العلاقات الفرنسية العثمانية في هذه المرحلة، ففرنسا كانت متخوفة من السياسة المشرقية لروسيا، وقامت بدعم اتفاقية أنكار اسكلسي، وانجلترا استغلت هذا الموقف المتخوف لفرنسا بذكاء، وذلك لأن انجلترا كانت متأكدة أن فرنسا لن تجرؤ على قطع الاتفاق الودي الانجليزي الفرنسي، بحثا عن خلاف عثماني مصري.

وبذلك بقيت انجلترا تؤكد طول فترة الصراع التركي المصري، على أن التعاون الفرنسي الانجليزي، بخصوص المسألة المصرية هو تعاون لا ينقض، وأن فرنسا سوف

---

[1] Ord.PROF.Enver Zieya Karal : Osmanli Tarihi. Türk. Kurunu Basinevi, Ankara, 1976, Busk. Cilt5. P105.

[2] ماجدة مخلوف: تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني، رؤية جودت باشا في تقريره السلطان عبد الحميد الثاني، (د ط)، دار الآفاق العربية، د. مكان نشر، 2009، ص107.

[3] محمد رفعت: المرجع السابق، ص139.

تسلك نفس النهج الذي تسلكه انجلترا[1]، وذلك لأن بريطانيا عقدت صلح مع الدولة العثمانية في 05 جانفي 1809.[2]

ولكن العلاقات العثمانية الفرنسية سرعان ما ساءت، وذلك بعد ظهور أطماع فرنسا التوسعية في شمال افريقيا، ووقوع معركة نفارين في 1827، واحتلال فرنسا للجزائر بشكل مباشر وبصفة رسمية في 05 جويلية 1830.[3]

إن واقع العلاقات العثمانية الأوربية، لم تكن دوما علاقات عدائية، فخلال الفترات الفاصلة بين الحرب، كان هناك سلام وعلاقات تجارية ودبلوماسيين أوروبيون يقيمون في إستانبول وتجار وعلماء أوروبيين في الأراضي العثمانية.[4]

ولقد تميزت الفترة من 1833 الى 1841 أي الى ما بعد السلطان محمود الثاني، بالنزاع الدبلوماسي الطويل، وذلك بسبب الصراع المصري التركي، الذي وتّـر[5] العلاقات الدبلوماسية[6] بين السلطنة والدول الغربية، حيث شاركت في هذا النزاع كل من روسيا وانجلترا وفرنسا، والنمسا وبروسيا.[7]

---

[1] نينل ألكسندر وفينا دولينا: المرجع السابق، ص35.
[2] عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص188.
[3] بسام العسلي: المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي 1830- 1838، ط1، دار النفائس، دون مكان نشر، 1980، ص35، 47.
[4] وديع أبو زيدون: تاريخ الامبراطورية العثمانية من التأسيس الى السقوط، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص59.
[5] نينل ألكسندر روفنا دولينا: المرجع السابق، ص353.
[6] العلاقات الدبلوماسية: Diplomatic كلمة يونانية الأصل مشتقة من كلمة دبلوما. "Diplôma"، ومعناها الوثيقة، أو الشهادة الرسمية، كما استعمل الرومان مصطلح الدبلوماسية للدلالة، على المبعوث أو السفير، كما استخدم بمعنى التوصية الرسمية التي تعطي للأفراد الذين يأتون الى البلاد الرومانية لتسمح لهم بالمرور، وليكونوا موضع رعاية خاصة.
فالدبلوماسية هي علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول الناتجة عن المصالح المتبادلة وعن مبادئ القانون الدولي، العام ونصوص المعاهدات والاتفاقيات، أنظر: رحاب شادية: الحصانة الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي وتأثيرها على حقوق الانسان، مجلة حقوق الانسان، العدد الأول، فيفري 2013. ص13-16. وسعيدة أبو عباده: الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها، ط1، دار الشيماء للنشر والتوزيع، د. مكان النشر، 2009، ص3.
[7] نينل ألكسندر روفنا دولينا: المرجع السابق، ص35.

الفصـــل الثالـــث

النظام العسكري للدولة العثمانية في عهد السلطان محمود الثاني

المبحث الأول: الغاء الإنكشارية وظهور التنظيم الجديد.

المبحث الثاني: مواجهة السلطان للثورات الداخلية.

المبحث الثالث: احتلال فرنسا للجزائر وموقف السلطان منه.

المبحث الأول: الغاء الإنكشارية وظهور التنظيم الجديد.

تولى السلطان محمود الثاني الحكم وهو في الرابعة والعشرون من العمر، وهو مدرك أن اصلاح الجيش يتم بالتخلص من الإنكشارية.[171]

فأخذ بعد العدة لهذا الأمر، حيث أن الإنكشارية يعضدها جماعات البكتاش أكبر الطرق الصوفية في البلاد وهي ذات نفوذ وشعبية كبيرة.[172]

حيث ان توليه للعرش كان في الوقت الذي كانت تهاجم فيه الدولة العثمانية من كل جانب مع تراجع الإنكشارية أمام روسيا وعدم استطاعتها مواجهة الدعوة السلفية[173] في الحجاز، اضافة الى ثورات وتمردات الإنكشارية المستمرة داخل العاصمة.

وقد اتضح لمحمود ان العقبة أمام ادخال النظم الحديثة في الإنكشارية فكان لزاما أن يعمل على ازالتها ورأى أن غلطة سليم الثالث أنه سار في طريق الاصلاح دون ان يعمل على ازالة هذه العقبة، كما وأن اشتداد نفوذ الإنكشارية قد حطم كل مجهودات الاصلاح من قبل السلاطين السابقين وخطوة مهمة كإدخال النظم الحديثة كانت تحتاج للتأني والحذر الشديد، خاصة وان اعداد الإنكشارية كان قد ازداد عن الحد المطلوب.[174]

وكانت فاتحة أعمال محمود الثاني تعيين البير قدار مصطفى باشا في الصدارة العظمى واوكل اليه امر تنظيم الإنكشارية[175] وارغامهم على اتباع نظمهم القديمة منذ عهد السلطان سليمان القانوني حيث لم يكن في وسع أي دولة من دول غرب أوروبا أن تقاوم طرق السباهية والإنكشارية آنذاك.[176]

وقد حاول محمود الثاني في البداية التعامل معهم بالحسنى واقناعهم بالنظم الحديثة والتعليم العسكري على النظام الأوروبي وعرض عليهم معاشا لكل من يرفض منهم

---

[171] محمد الدقن: دراسات في تاريخ الدولة العثمانية، د.ط، جامعة الأزهر للدراسات الجامعية، مصر، د. سنة نشر، ص96.
[172] محمود السيد: تاريخ الدولة العثمانية وحضارتها، (د .ط)، المؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2004، ص131.
[173] هي دعوة دينية اصلاحية ظهرت في وسط شبه الجزيرة العربية على يد الشيخ محمد بن عبد الوهاب و التي استهدفت في جوهرها القضاء على البدع والخرافات السائدة ثم تحولت الى حركة سياسية قامت على اثرها الدولة السعودية الأولى، أنظر: صالح العثيمين: تاريخ المملكة العربية السعودية، ج1، ط10، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001، ص81- 82.
[174] محمد عبد اللطيف البحراوي: المرجع السابق، ص169، 170.
[175] اسماعيل احمد ياغي: المرجع السابق، ص128.
[176] عبد الرحمن الجبرتي: تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، (د ط)، دار الجيل، بيروت، د س، ص28.

الانضمام الى هذه الفرقة في سبيل اقتناعهم بقبول ادخال النظم الحديثة الى فيالق الإنكشارية[177] حتى تكون متمشية في تنظيمها وتسليحها مع سائر فرق الجيش الأخرى، وعلى الرغم من اقتناع السلطان محمود الثاني أنهم سوف يرفضوا طلبه، الا أنه أراد ان يمد لهم حبال الصبر، ويمنحهم فرصة اخرى قبل ان يخوض مواجهة عسكرية سافرة ضدهم.[178]

وعندما لم يجد محمود الثاني نتيجة من الحسنى مع الإنكشارية قام في مستهل حكمه، مقدما حسن النية، باستدعاء كبار رجال الدولة والوزراء والأمراء وأهل الحل والعقد وشيخ الاسلام.[179]

وعندما لبى الجميع دعوة السلطان قام بعقد اجتماع معهم، شرح فيه ما آل اليه حال الإنكشارية من تدهور وانحطاط بعد أن كانوا أداة بطش للدفاع عن الاسلام والدولة العثمانية.[180]

وهكذا تمكن السلطان من اقناع جميع الحضور حتى المفتي نفسه بضرورة الاصلاح كما أكد الصدر الأعظم أن الإنكشارية لو استجابت لهذه الاقتراحات، لعادت الإنكشارية لمجدها القديم.[181]

ولم يكتف الصدر الأعظم بذلك بل استصدر فتوى من شيخ الاسلام، بضرورة تنفيذ المقترحات بكل صرامة وحزم، وهذه الأعمال وأعمال الصدر الأعظم جعلت الإنكشارية تضمر الحقد على الصدر الأعظم البير قدار مصطفى باشا.[182]

حيث استغلوا خلو العاصمة من جيشه المدرب وقاموا بثورة وأضرموا النار في اسطنبول واحاطوا بقصر الصدر الأعظم واحرقوه كل هذا جعل السلطان يقوم بتأجيل

177 الإنكشارية: هي كلمة عربية وقد حرفت عن الكلمة التركية عند ترجمتها وهي " يني تشاري" وترسم بالتركية " يكيجيري" وهكذا نجد أن الكلمة مكونة من مقطعين الأول: يكيyeni بمعنى جديد جيري بمعنى العسكر فيأتي المعنى الكامل العسكر الجديد أي الجيش الجديد، أنظر: محمد فريد المحامي، المصدر السابق، ص123.

178 أماني بنت جعفر بن صالح الغازي: دور الإنكشارية في اضعاف الدولة العثمانية، ط1، دار القاهرة، 2007، ص358.

179 نزار قازان: سلاطين بني عثمان بين قتال الأخوة وفتنة الإنكشارية، المرجع السابق، ص68.

180 عيسى الحسن: تاريخ العرب من بداية الحروب الصليبية الى نهاية الدولة العثمانية، ط1، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص615.

181 اماني بنت جعفر صالح الغازي: المرجع السابق، ص358.

182 عبد العزيز الشناوي: المرجع السابق، ص335.

تنفيذه وقت ما يتسنى له التخلص من الفتنة والدليل على ذلك أنه قام بإنشاء فرقة اسمها عسكر جديد " سكبان".[183]

والواقع أن القضاء على الإنكشارية لم يتم بطرق الصدفة وانما جاء نتيجة خطة مدروسة بدأها السلطان محمود بسلسلة من المتغيرات متفاديا ما وقع فيه سليم الثالث.[184]

كما أنه فيما بين عامي 1814 و1816 استطاع السلطان التخلص من بعض الجماعات الصغيرة من الإنكشارية سرا وذلك تمهيدا للتخلص منهم نهائي.

فلم تتضج فكرة القضاء على الإنكشارية الا بعد مرور عشرين عاما تخللتها سلسلة من المحاولات المضنية لإصلاح الإنكشارية وقد اقتنع خلالها محمود أن ازالة معالم القديم جزء من بناء الحديث.[185]

ولا شك ان الاصلاحات الواسعة والناجحة التي قام بها محمد علي في مصر كانت اعمال يود محمود الثاني لو اقتدى بها، لا سيما وأن العساكر المصرية المنظمة والمعروفة باسم " الجهادية" والتي جيء بها الى المورة أثناء العصيان اليوناني قد حققت نجاحا خلال فترة قصيرة كشفت الأعيان حالة الضعف والفساد التي كانت عليه قوات الإنكشارية خاصة بعد فشلهم أيضا في اخماد ثورة المورة، فانتهز السلطان الفرصة وراح يعمل سرا على اتخاذ التدابير اللازمة لإلغاء الإنكشارية.[186]

فحاصر ثكناتهم في 15 حزيران/ يونيو 1826 وهم في غفلة عظيمة وشتت فلولهم وذلك فيما يعرف بالواقعة الخيرية[187]لما توقعوه من خير بعدها.[188]

فكانت هذه الحادثة بمثابة اعلان النهاية الإنكشارية ولا سيما تكايا الطريقة البكتاشية هذه الأخيرة التي شهدت في القرن 19 عهدا عصبيا مظلما يتناسق مع سياسة

---

[183] عمر عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربي، (د.ط)، دار النهضة العربية، القاهرة، د. تاريخ، ص205.

[184] أماني بنت جعفر بن صالح الغازي: المرجع السابق، ص370.

[185] أماني بنت جعفر بن صالح الغازي: المرجع السابق، ص371.

[186] هدى درويش: الاسلاميون وتركيا العثمانية، دار الآفاق العربية، القاهرة، 1998، ص37.

[187] الواقعة الخيرية: الاسم الذي أطلق على حادثة الغاء الإنكشارية فيما بعد، حيث ألغيت الإنكشارية من الدولة العثمانية في 1826 بعد أن عاشت 464 سنة، لمزيد من المعلومات أنظر: سهيل صابان، المرجع السابق، ص227.

[188] أحمد آق كوندز وسعيد أوزتوك: المرجع السابق، ص384.

اقتلاع جذور البكتاشية بشدة وهي السياسة التي طبقها السلطان محمود الثاني ضد البكتاشيين عقب الغائه الإنكشارية عام 1241هـ في الديار العثمانية.[189]

وأخيرا تمكن السلطان محمود الثاني من القضاء تمام على الإنكشارية وكون جيشا قويا استطاع ان يقوم بأعمال عسكرية كبرى في قتاله للوهابيين في نجد واليونانيين في المورة.[190]

بعد القضاء على الإنكشارية تابع السلطان محمود الثاني مسيرة الاصلاح في الجانب العسكري فأصدر في 1826 " خط شريف"[191] ينشئ بموجبه الفرق الجديدة أي البدء بتنظيم جيش جديد تحت قيادة سر عسكر (قائد عام)[192].

فشكل في 28 ماي 1826 جيشا حديثا أسماه " عساكر المنصورة المحمدية"[193]، مدرب تدريب أوروبي على أيدي مدربين أجانب.[194]

واعتمد على ضباط روس في جيشه أشهرهم فون مولتكه[195]، قام هذا الأخير ورفقائه بتحسين الجيش والمصانع والتدريب واستخدام الأسلحة، واستعانت الدولة بالخبرة الأجنبية، حيث اعتمدت النظم الألمانية في الشؤون الحربية العامة، والنظم البريطانية في الشؤون البحرية.[196]

---

[189] محمد حرب: العثمانيون في التاريخ والحضارة، (د ط)، المركز المصري للدراسات العثمانية القاهرة، 1994م، ص136.

[190] موفق بني المرجة: السلطان عبد الحميد الثاني والجامعة الاسلامية، (د ط)، مؤسسة صقر الخليج للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان، الكويت، 1984م، ص72.

[191] خط شريف: او ما يعرف بالخط الهمايوني تطلق على الأمر الصادر من السلطان إذا كتبه بيده، او حرره الكاتب وأمضاه السلطان بيده لا خاتمه، لمزيد من المعلومات، أنظر: أنور محمد الزناتي: معجم المصطلحات التاريخ والحضارة الاسلامية، (ط1) دار الزهران للنشر، عمان، 2010، ص124.

[192] سر عسكر: وهو ناظر الحربية وعددهم 1200 جندي في العاصمة، لمزيد من المعلومات: انظر: مفيد الزيدي: المرجع السابق، ص201.

[193] عساكر المنصورة المحمدية: الاسم الذي أطلق على تشكيلات العساكر المنظمة بعد الغاء الإنكشارية على يد السلطان محمود الثاني عام 1826م، وكانت تتكون من ثمانية أقسام او قطع، أطلق على الواحدة ترتيب، يرأس كل واحد منه مقدم لمزيد من المعلومات: أنظر: سهيل صابان: المرجع السابق، ص154.

[194] روبير ما نتران: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: بشير السباعي، ط1ن ج2، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993م، ص40.

[195] فون مولتكه: هو ضابط ألماني تمكن عام 1780 من تولي إمرة الجيش الروسي الذي هدم فرنسا ومهد لاحتلال ألمانيا، أنظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص192.

[196] الغالي غربي: دراسات حول تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص150.

في عام 1827 افتتحت مدرسة للطب لتخريج أطباء يعملون في الجيش افتتح بها قسم ثانوي وابتدائي، وقد انشئت مصانع للسلاح، وافتتحت مدارس عسكرية في الولايات.[197]

اعاد عام 1828م مدرسة الهندسة العسكرية ووسع الهندسة البحرية وأنشأ أكاديمية العلوم العسكرية، ثم أنشأ جهازا تنظيميا لها باسم نظارة المكاتب العسكرية.[198]

كما جرت عملية توحيد اللباس وهو المعروف بالزي العسكري اليوم ولذلك نجد أن الطربوش العثماني ميز الرجال عن الأوروبيين منذ أن أصدره السلطان محمود الثاني.[199]

كما خصصت للجيش خزانة عرفت باسم " خزانة المنصورة"[200] للصرف عليهم ومواجهة نفقاتهم، فقد كنوا يتقاضون جميعهم رواتب شهرية، ويرتدون زيا خاصا.

وفي عام 1832م استحدثت الدولة رتبة المشير أعلى الرتب في الجيش، وأصبح تولي الرتب العسكرية في الجيش من الأسفل الى الأعلى .[201]

ولكي تعزز قدرات الجيش الجديد حتى يستطيع الدفاع عن البلاد بشكل أحسن أنشأت وحدات احتياطية في الولايات المختلفة وأصبحت العساكر المنصورة تعرف بعد ذلك باسم العساكر النظامية.[202]

---

[197] ميمونة حمزة المنصور: تاريخ الدولة العثمانية، ط1ن دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص115.
[198] موفق بني المرجة: المرجع السابق، ص90.
[199] صلاح أحمد هريدي علي: دراسات في تاريخ العرب الحديث، (د ط)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 1999-2000، ص18.
[200] خزينة المنصورة: الخزانة التي تم تشكيلها من لدن السلطان محمود الثاني (1808- 1839)م الذي الغى نظام الجيش الانكشاري عام 1826، لتوافر حاجات نظام الجيش الجديد، انظر: سهيل صابان، المرجع السابق، ص100.
[201] أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق، ص409.
[202] أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق، ص410.

المبحث الثاني: مواجهة الثورات الداخلية

لقد شهد عصر السلطان محمود الثاني، موجات عاتية من الحركات الانفصالية والتمردات الداخلية، التي أثقلت كاهل الدولة وزادت من ضعفها.

أ. ثورة الصرب واليونان:

تعود الجذور الأولى للثورة الصربية الى سنة 1804، بزعامة قرة جورج[203]، ولما بلغ زعماء الثورة بمعاهدة بوخاريست لروسيا حليفتهم مع حكومة الباب العالي سنة 1812، ثاروا ضد الدولة العثمانية، لكن قوات السلطان محمود الثاني استطاعت اخضاعهم بالقوة، مما جعل زعماء الثورة يهاجرون الى المجر والى النمسا.[204]

ورغم هذه الهزيمة الا أن المقاومة الصربية لم تهدأ لتتجدد سنة 1815 بقيادة ميوليش تيودوفيتش[205]، والذي استطاع تحقيق النصر على السلطنة، إلا أن السلطنة استطاعت أن تتصدى للثورة، وأن تعالج الموقف عن طريق عقد اتفاق، وضع ميلوش شروطه، فطالب بعدم تدخل العثمانيون في شؤون الصرب الداخلية، وأن تدار البلاد عن طريق مجلس منتخب مؤلف من اثني عشر عضوا، ينتخبون رئيسا من بينهم، كما يقتصر عمل الدولة العثمانية على المراقبة، وأن تتمركز حمايتها في الحصون والقلاع.

وقد وافقت الدولة العثمانية على هذه الشروط، في سبيل ايقاف الثورة الصربية.

وكنتيجة لهذه الاتفاقية، أصبحت الصرب دولة شبه مستقلة، وأنتخب ميوليش رئيسا للمجلس، وظل ميوليش يعمل على اغتنام مختلف الفرص الا أن حصل على مراده، وهو الدستور لبلاده، واعترفت به الدولة العثمانية أميرا على بلاد الصرب في عام 1841.[206]

---

[203] كارل بروكلمان: المرجع السابق، ص539.

[204] محمد فريدبك: المصدر السابق، ص402.

[205] ميوليش تيودوفيتش: ولد في 18 آذار عام 1780م، في بلدة ستردنيا دوبرنيا في الصرب، وكان يعمل فلاحا، ومارس في بداية حياته رعي المواشي مع أخيه ثم أنظم الى عصابات قرة جورج، وما إن حل عام 1805، حتى عين قائدا على قوات التمرد، واتخذ لنفسه لقب برينوفتش، وبعد أن قتل قرة جورج أخيه، استأنف أعمال العداء ضده.

- وبعد انهيار الحركة الأخيرة في عام 1814، وبعد فراره الى المجر، بقي ميلوش في صربيا، جرى تهيئة من قبل الباب العالي، أميرا على ثلاثة مناطق مركزية هناك ثم تعاون معهم في تهدئة البلاد، واخماد الحركة 1814 الجديدة. أنظر: علي حسون: المرجع السابق، ص193- 194.

[206] عبد المنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، المرجع السابق، ص432- 433.

ثم جاءت الثورة اليونانية 1821– 1828م، هذه الانتفاضة جاءت متشبعة ومتأثرة بالثورة الفرنسية، التي نادت بالحرية و المساواة والعدل.[207]

حيث قام المتمردين اليونانيين بتأسيس جمعية في روسيا، اسمها الهيتري أي الجمعية اليونانية الوطنية، غرضها استقلال اليونان والانتقام من الدين الاسلامي، وقد ساعد القيصر الروسي هذه الجمعية، مما يدل على تأييد وتشجيع روسيا لهذه الثورة.[208]

بدأت الثورة اليونانية ضد حكومة الباب العالي في مارس عام 1821، بقتل عدد من موظفي الحكومة العثمانية، خصوصا جامعي الضرائب، ولقد أتبع ذلك هجوم شامل في شهر أفريل على أتراك موريا في جنوب اليونان.[209]

فالثورة اليونانية جاءت للعثمانيين على حين غرة، الا أن السلطنة لم تستسلم لها[210]، فأمر السلطان خورشيد باشا الى الذهاب الى اليونان، للقضاء على الفتنة ولكن الحملة فشلت، وانتهت بمقتله يوم 5 فيفري 1822م، وأدى هذا الفشل الى حرق المراكب العثمانية في ميناء سأفز يوم 18 جوان 1822.

ولما رأى السلطان محمود ما ألم بجيشه، من هزيمة مرة أمام اليونانيين المعتصمين في الجبال، أمر محمد علي والي مصر، في محاولة منه لصرفه عن طلب الاستقلال وحكم مصر بقمع هذه الثورة، فأصدر السلطان أوامر بتعيين محمد علي باشا واليا على جزيرة الكريت، واقليم المورة، وهو مركز الثورة فانطلقت الحملة من الاسكندرية يوم 16 جويلية 1824، تكونت من سبعة عشرة ألفا من الجنود المدعومة بالمدفعية و الفرسان، ونزلت في جزيرة الكريت، وأخمدت الثورة فيها، ثم قام بإرسال حملة جديدة بقيادة ابنه ابراهيم باشا لإخماد الثورة في المورة.[211]

---

[207] أحمد شلبي: موسوعة التاريخ الاسلامي، الحضارة الاسلامية، ط2، الجزء الخامس، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1990، ص405.

[208] مصطفى كمال: المرجع السابق، ص40.

[209] جستن مكارثي: الطرد و الابادة مصير المسلمين العثمانيين (1821- 1922)م، تر: فريد الغري، (دط)، جمعية أتراك السعودية، السعودية، دس، ص180.

[210] حسن لبيب: المسألة الشرقية، دط، مطبعة الهلال، مصر، 1921، ص64.

[211] علي حسون: المرجع السابق، ص200.

حيث التقى القبطان دريا خسرو باشا، مع ابراهيم باشا في رودس، فقضوا شتاء عام 1824– 1825 في الكريت، وفي نهاية الشتاء نزلوا في ميناء مودن الموجود جنوب غرب المورة، وذلك في 24 فيفري 1824.[212]

ثم استغل ابراهيم باشا الخلاف الذي وقع في معسكر الاغريق، وتذمر بعض بحارتهم، واضرابهم بسبب عدم دفع رواتبهم، واستطاع ان يضرب حصار على نفارين معقل بلاد اليونان، وتمكن من اسقاطها في 18 ماي 1824، وكانت هذه المعركة فاتحة انتصاراته في حرب المورة، وتمكن من دخول نفارين في 16 ماي 1825، ثم قام بفتح كلا ماتا، والتي تقع الى الجنوب من شبه جزيرة المورة، ثم قام بفتح تريبولستا في وسط جزيرة المورة.[213]

فلقد رأى ابراهيم باشا قبل كل هذا، أن الاستيلاء على نفارين لا يكون الا بالاستيلاء على جزيرة سفاكتيريا، فأرسل حسين بك الجريدي، وقام بقهر جنود هذه الجزيرة اليونانية، واستولى عليها، وبعدها تضايق أهل نفارين ويئسوا من الأمر.

وأخبروا ابراهم باشا لأنهم مستعدون للاستسلام، لكن ابراهيم باشا رفض طلبهم، وتم اسقاط نفارين، وبسقوطها اقتربت الثورة اليونانية من نهاياتها دون أن تحقق غايتها في الاستقلال.[214]

واستمر ابراهيم باشا في مطاردة الثوار في معاقلهم، وفي السنة 1827م استطاع فتح مدينة أثينا، كما قام بالإعداد لتوجيه الضربة القاضية على آخر معاقل الثوار في هيذرا واستنبريا وميناء نابولي.

كل هذه الانتصارات أزعجت الدول الأوروبية خاصة روسيا و التي كانت الداعم الرئيسي لهذه الحركة القومية، حيث قامت بإرسال انذارين الى السلطنة عام 1825م، الأول يتعلق بالقضية اليونانية، و الثاني بضرورة تنفيذ بنود معاهدة بوخارست، وذلك خلال مدة قدرها ستة أسابيع، وذلك لاستعادة روسيا حقها في ولايتي الدانوب والأفلاق

---

[212] يلماز أوزنوتا: المصدر السابق، ص685.

[213] عبد المنعم ابراهيم الجميعي: المرجع السابق، ص74.

[214] دونالد كواترت: الدولة العثمانية 1700- 1922، تج: أيمن الأر مناري، (د. ط)، مكتبة العبيكان للنشر، السعودية، 2004، ص118.

والبغدان، فعقدت معاهدة آق قرمان بين محمود الثاني وروسيا في أكتوبر 1826، لكن الدولة العثمانية رفضت شروط روسيا وفرنسا وانجلترا فيما يخص القضية اليونانية مما جعل الأوضاع تتأزم أكثر مع الدول الكبرى الأوروبية.[215]

ب. استراتيجية محمود الثاني في مواجهة الحركة الوهابيـــــة:

تعتبر الدعوة الوهابية احدى الحركات الاصلاحية، التي ظهرت في ظروف معينة، كان سببها ظهور مفاهيم وسلوكات، دخيلة على الدين الاسلامي[216]، مؤسس هذه الدعوة محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي بن محمد.[217]

وشاع تسميتها بالوهابية للدلالة على الآراء والأفكار التي نادى بها الشيخ محمد بن عبد الوهاب[218] كما شاعت تسميتها بالحركة السلفية بين أنصار الدعوة، وذلك لأن الأفكار التي دعت لها تعود جذورها الى السلف الصالح.[219]

ثم ما لبثت ان تحولت هذه الحركة الدينية، الى حركة سياسية عسكرية عندما تحالف محمد بن عبد الوهاب مع آل سعود، ويمكن القول أن محمد بن عبد الوهاب كان يحتاج الى قوة السيف، ومحمد بن سعود كان يبحث عن الدعم الديني.[220]

وبموجب هذا الاتفاق أصبح محمد بن عبد الوهاب الزعيم الديني للحركة وإمام الدعوة، ومحمد بن سعود، أعتبر سيف الحركة، والقائد الاستراتيجي والرجل السياسي للدعوة[221]، ومدوا نفوذهم على المراكز الاسلامية المقدسة خاصة مكة المكرمة والمدينة المنورة.[222]

---

215 عبد المنعم الهاشمي: المرجع السابق، ص440- 441.

216 جميل عبيد: قصة احتلال محمد علي اليونان 1824- 1827، د ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر 1990، ص18.

217 محمد صالح بن عثيمين: شرح الأصول الثلاثة لشيخ الاسلام محمد بن عبد الوهاب، د ط، دار الايمان للنشر، الاسكندرية، 2001، ص9.

218 محمود شكري الألوسي: تاريخ نجد، تحقيق محمد بهجة الأثري، د ط، مكتبة مدبولي للنشر والطباعة، القاهرة، 1925، ص106.

219 محمد سعيد رمضان البوطي: السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب اسلامي، ط1، دار الفكر، دمشق، 1988، ص235- 236.

220 جان جاك بيري: جزيرة العرب، تج: نجدة هاجر وسعيد الغز، ط1، المكتب التجاري، بيروت 1960، ص48.

221 فان در مولين: الملك بن سعود والجزيرة العربية الناهضة، تج: ويسي-آي-سي. تعليق، فهد بن عبد الله السماري، د ط، الرياض، 1999، ص37.

222 جميل بيضون: المرجع السابق، ص18.

الأمر الذي أثار حكومة الباب العالي، فقام السلطان محمود الثاني بتكليف واليـــه محمد علي باشا بالقضاء على الدولة السعودية الأولى[223]، فانطلقت الحملة الأولى بقيادة طوسون باشا ابن محمد علي، في 19 رجب 1226هــ، 1811م، مكونة من 8000 جندي و 5000 من المشاة و المدفعية انطلقوا بحرا وباقي الفرسان انطلقوا برا بقيادة أحمد طوسون بن محمد علي باشا، وكان ميناء ينبع هو نقطة تجمع وتمركز القوات البرية و البحرية.[224]

وكان أول اشتباك بين الطرفين في وادي الصفراء، حيث استطاع الجيش السعودي بقيادة عبد الله بن سعود، من تحقيق الانتصار، وتكبيد الجيش المصري خسائر كبيرة، ويقال انه من 8000 جندي، لم يبقى سوى 3000 جندي فقط.

وكنتيجة لهذه الخسائر، طلب محمد علي من الباب العالي أن يقوم بتزويده بالإمدادات العسكرية اللازمة، وطلب من السلطان أن يمنحه ولاية الشام مستغلا في ذلك الوضع، متذرعا بأن موقع الشام الاستراتيجي، كونها قريبة من الحجاز وذلك سوف يساعده على نقل الامدادات العسكرية برا، لكن السلطان محمود الثاني رفض طلبه هذا، فأدرك محمد علي صعوبة تحقيق طموحه في ولاية الشام وقرر مواصلة قتال الوهابيين وتأجيل هذا الأمر، وأرسل محمد علي كل الإمدادات اللازمة لابنه أحمد طوسون سنة 1227هــ/ 1812م، وبعدها قام طوسون بنقل مركز قيادته الى بدر، وهناك نظم قواته وزحف نحو وادي الصفراء وتمكن من الاستيلاء عليها.[225]

ثم تجمعت القوات المصرية نحو مدينة جدة ودخلتها سنة1228هــ/ 1813م كما تمكنت قوات طوسون من الحصول على مرفأ استراتيجي هام في اقليم الحجاز.[226]

---

[223] اسماعيل أحمد ياغي: المرجع السابق، ص129.

[224] عبد الفتاح حسن أبو علية: محاضرات في تاريخ الدولة السعودية الأولى 1744- 1818، ط2، دار المريخ للنشر، المملكة السعودية، 1991، ص67- 68.

[225] محمد عبد الفتاح أبو الفضل: الصحوة المصرية في عهد محمد علي: د. ط، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 1998، ص70- 71.

[226] عبد الفتاح حسن أبو علية: المرجع السابق، ص69.

وبعدما قامت القوات المصرية من دخول مكة المكرمة، مما جعل القوات السعودية تنسحب الى الطائف، وذلك بعد مساعدة من الشريف غالب بن مساعد[227].

فالشريف غالب كان يدرك أن امكانيات والي مصر محمد علي أكبر من إمكانيات أي والي عثماني آخر، ولهذا قام بالاتصال بالقوات المصرية، وقام بتزويدها بكل المعلومات اللازمة عن الوهابين، وعن امكانياتهم العسكرية، ومناطق الهجوم لديهم، ونقاط الضعف، فالشريف غالب كان ينتظر المنتصر ليقف الى جانبه.[228]

فواصلت القوات المصرية في التقدم فاحتلت مدينة الطائف، مما جعل القوات السعودية تنسحب الى نجد، وكانت هذه عبارة عن خطة استراتيجية استخدمها السعوديين لاستدراج قوات طوسون باشا والقضاء عليه في الأراضي النجدية.[229]

وفعلا نجحت هذه الخطة واستطاعوا الحاق الهزيمة بقوات طوسون باشا، فأصبحت موازين القوة في صالح الوهابين، وتدهورت قوات طوسون باشا، حيث انتشرت الأمراض في صفوف الجند، وذلك بسبب التعب وعدم توفر المؤونة اللازمة، وكذلك قلة الأطباء في الحملة، هذا جعل طوسون يقوم بمراسلة والده ويطلب منه العون، بعد أن فشلت كل لمحاولات الصلح بين الطرفين[2]، هذا جعل محمد علي يقرر الذهاب بنفسه الى الحجاز و الاشراف على القتال، و الخطط العسكرية، ووصل الى جدة في 1228هــ/ 1813م، وقام بأداء مناسك الحج، ثم بدأ في مواجهة القوات السعودية لكنه تعرض للهزائم، وفي 1230هــ/ 1815، جاءت الامدادات من مصر، وجرت معركة حامية الوطيس و التي كان فيها النصر لصالح قوات محمد علي، وتوجه بعدها الى مواجهة قبائل عسير على حدود اليمن التي كانت تؤيد آل سعود، وبهذا استطاع محمد علي اخضاع القسم الجنوبي لإقليم الحجاز، ثم عاد الى مصر بسبب وصول أنباء بتمرد المماليك بقيادة لطيف باشا، من اجل اسقاط حكم محمد علي في مصر.

---

[227] عثمان بن بشر: عنوان المجد في تاريخ نجد، تحقيق عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ، ط4، ج1، مطبوعات دار الملك عبد العزيز، الرياض، 1983، ص154- 155.

[228] جون لويس بوركهارت: ملاحظات عن البدو الوهابين، تج: غاندي الممتاز، ط1، دار الانتشار العربي، بيروت، 2005، ص196.

[229] عبد الفتاح حسن أبو علية، المرجع السابق، ص73.

ثم قام طوسون باستئناف القتال وتوجه شمالا لإخضاع الأراضي النجدية، وعندما أدرك صعوبة التوغل في هذا الاقليم، فكر في اقامة الصلح مع الوهابين[230] ولكن لم ينجح الصلح بسبب شروط طوسون، فلقد طالب بأن تحتل الجيوش المصرية مدينة الدرعية، وأن تأمن طرق الحج امام قوافل الحجاج دون أي قيود أ شروط، وأن يكون الأمير السعودي عبد الله بن مسعود، في خدمة اوامر طوسون باشا[231]، كما يجب ان يقوم السعوديين بدفع كل مصاريف الحرب من البداية الى الان.[232]

وبعدها قام طوسون باحتلال مدينة الرس الواقعة غرب الدرعية، وهنا قام عبد الله بن سعود قائد الوهابين، بإرسال مبعوث وهو الشيخ أحمد الحنبلي يطلب منه الكف عن القتال، فأجابه طوسون باشا أنه لا يمكنه ان يقدم له اجابة مطلقة الا بعد مشاورة والده، واتفقا على الهدنة لمدة 20 يوما، وأثناء هذه المفاوضات أخلى طوسون منطقة القصيم، وراسل أبيه وأخبره بأنه يحتاج الى العودة الى مصر وبشكل استعجالي، وذلك بسبب تدهور حالته الصحية، وفعلا عاد طوسون الى القاهرة سنة 1231هـ/ 1815م.[233]

ثم جاءت الحملة العسكرية الثانية، بقيادة ابراهيم باشا الابن الأكبر لمحمد علي باشا، حيث سارت حملته نحو الأراضي النجدية في 5 أيلول 1816[234].

قام ابراهيم باشا بسلك طريق قناثم القصير، فجدة، حتى وصل الى يونبع وبعدها توجه رأسا الى المدينة المنورة، حيث كان التجمع الأول لقواته، وأخذ ابراهيم باشا يستميل القبائل مرة بالقوة ومرة باسترضائها عن طريق تقديم الأموال والهدايا، وبعد أن ضمن عدم عرقلته من طرف القبائل، سار الى نجد فاحتل الرس وعنيزة، ووصل الى مشارف الدرعية.[235]

واستطاع ابراهيم باشا من احتلال الدرعية، بعد عدة شهور، وبعد أن وافق بن سعود تسليمه اياها، ولكن بشرط عدم التعرض للأهالي، لكن ابراهيم باشا عمل عكس

[230] عبد الفتاح حسن أبو علية: المرجع السابق، ص77.
[231] محمد عبد الفتاح أبو الفضل: المرجع السابق، ص77.
[232] خليل بن أحمد الرجي: تاريخ الوزير محمد علي، تحقيق محمد حسام الدين اسماعيل، ط1، دار الأفاق العربية، القاهرة، 1997، ص151.
[233] اسماعيل أحمد ياغي: المرجع السابق، ص291- 292.
[234] عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص153.
[235] محمد الفهد العيسى: الدرعية قاعدة الدولة السعودية الأولى، تقديم: محمد الجاسر، ط1، مكتبة العبيكان، 1995، ص98.

ذلك، واستولى على نجد، وتم ارسال عبد الله بن مسعود الى القاهرة، ثم الى العاصمة اسطنبول حيث قتل هناك، وبعدها استمر في تقدمه فأخضع القطيف و الاحساء، وبعدها تحول الحجاز الى اقليم مصري يحكمه والي معين من قبل محمد علي باشا، لكن الثورة لم تهدأ و جاءت انتفاضة بعد مغادرة ابراهيم باشا، الى القاهرة، في نجد في 1235هـ/1819م، بقيادة تركي بن عبد الله لكنها قمعت من طرف محمد علي باشا.[236]

وبهذا نجح محمد علي في القضاء على الدولة السعودية الأولى، والتي دامت 40 سنة، من 1744 الى 1819، واعيدت سيطرة الدولة العثمانية على الجزيرة العربية.[237]

ج. حرب محمد علي في الشام وموقف السلطان محمود الثاني منها:

كان محمد علي مدركا تماما، ان الدولة العثمانية بعد حروب اليونان وحروب البلقان أصبحت تمر بأزمة عسكرية في الجيش الجديد، وأن هذا الجيش لم يستكمل بعد كل تجهيزاته من التسليح والتدريب، في مقابل هذا أصبح جيش محمد علي يتفوق على جيش السلطنة من حيث العدد والعدة.[238]

لذلك قرر أن يعلن الحرب على السلطنة وذلك بتوجيه حملة لضم الشام الى ممتلكاته وخاصة بعد اشتداد الخلاف بينه وبين السلطان محمود الثاني الذي كان رافضا لسياسة محمد علي التوسعية.[239]

ولقد كانت الأسباب للحملة على الشام عديدة، فلقد حاول محمد علي باشا في بادئ الأمر على أن يستولي على سوريا عن طريق الوسائل السلمية، فطالب السلطان محمود الثاني بأن يفي بوعوده، ويكافأه بولاية سوربا، بعد أن قام بمساعدته في حروب اليونان، لكن السلطان حنث بوعوده.[240]

---

[236] عبد المنعم الهاشمي: المرجع السابق، ص447- 448.
[237] اسماعيل أحمد ياغي: المرجع السابق، ص129.
[238] هدى بلال: المرجع السابق، ص344.
[239] السيد رجب حراز: مدخل الى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثماني الى الاحتلال البريطاني 1817- 1882م، القاهرة، 1970، ص264.
[240] محمد التونجي: بلاد الشام ابان الحكم العثماني، د ط، دار المنار، بيروت، 2004، ص61.

فقام محمد علي باشا بتقديم عرض للدولة العثمانية، وهو ان يقدم 10 كيس جزية سنوية مقابل أن يضم الشام لحكمه، لكن محمود الثاني رفض هذا[241]. ولقد ساءت العلاقات أكثر بين الطرفيــن عندما رفض محمد علي أن يساعد الدولة العثمانية في حربها الأخيرة

مع روسيا عام 1829م.[242]

فمحمد علي كانت له أطماع في بلاد الشام منذ عام 1810، ولكن الحروب في جزيرة العرب ضد الوهابين، ثم القيام بفتح السودان، والحرب اليونانية[243]، جعلته يؤجل هدفه هذا الى الوقت المناسب.[244]

وقبل ان يخوض غمار الحرب كان محمد علي يفكر في موقف الدول الأوروبية من الخطوة الجريئة التي سوف يقوم بها، لأنه كان مدركا أن الدول الأوروبية كانت تتدخل في أي مشكلة تخص الدولة العثمانية وتصبح طرفا فيها.

ففرنسا حاولت اغرائه الى التوجه الى المغرب بدلا من الشام، ولأن ذلك يغضب السلطان لا الدول الأوروبية، في حين بريطانيا رفضت، وبكل جدية أي سياسية تزيد من نفوذ فرنسا في الدولة العثمانية، ومن هنا أدرك محمد علي باشا أن سياسته ستواجه العديد من العراقيل، وذلك لاختلاف مصالح كل الأطراف.

فتم الاعداد للحملة في تشرين الأول 1831، قادها ابنه ابراهيم باشا، وفي 29 تشرين الأول 1831، انطلقت الحملة نحو الشام برا وبحرا.[245]

وذلك بعد ان قام محمد علي بكسب تأييد كل من عبد الله باشا أمير صيدا المعزول، والأمير بشير الشهابي، الذي كانت تجمعه صداقة مع الوالي المتمرد.[246]

---

[241] هدى بلال: المرجع السابق، ص343.
[242] عمر الاسكندري وسليم حسن: تاريخ مصر في الفتح العثماني الى قبيل الوقت الحاضر، القاهرة، 1997، ص172.
[243] عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص219.
[244] محمد عبد الفتاح أبو الفضل: المرجع السابق، ص187.
[245] عمر الاسكندري: المرجع السابق، ص173.
[246] عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص315.

فزحف الجيش المصري نحو فلسطين في 24 تشرين الأول، وسيطروا على مدنها[247] وقاموا بمحاصرة مدينة عكا من البر والبحر في 26 تشرين الأول1831 ، وقامت قوات الأمير بشير الشهابي بالانخراط مع الجيوش المصرية، مما زاد من قوتها في حصار عكا، وضربت أسوار المدينة بالمدافع، أما القوات العثمانية فكانت تحت قيادة عبد الله باشا، لكن الجيش العثماني تعرض الى خسائر كبيرة في المواجهة، ولم تعد قادرة على مواصلة الحرب، فاستسلم عبد الله باشا وتم تسليم مدينة عكا للقوات المصرية في 27 أيار 1832، بعد حصار دام سبعة اشهر[248].

غضب الباب العالي من محمد علي، وتم اصدار فرمانا سلطانيا يقضي على أن كل من محمد علي وابنه ابراهيم باشا خائنين، وقام السلطان محمود الثاني بإرسال حملة جديدة بقيادة السير عسكر حسين باشا، والذي هزمه ابراهيم باشا في معركة حمص في حزيران 1832م.

واستطاع ان يدخل حلب وبسط سيطرته على حماة، واستعد للتوغل نحو الشمال.

مما جعل السلطان محمود الثاني يقوم بإعداد جيش ثالث، بقيادة الصدر الأعظم محمد رشيد، فتأهب الجيشان وحدث الصدام بينهما في الأناضول عند سهل قونية[249] في 21 تشرين الثاني 1832، بحيث كانت هذه المعركة واقعة فاصلة حيث فتح هذا الانتصار المصري في معركة قونية، أبواب اسطنبول أمام جيش محمد علي باشا.

أمام هذا التقدم[250] الكبير لقوات محمد علي باشا، رفض الحلفاء مساعدة محمود باشا والبعض الآخر منهم مال الى مساعدة محمد علي باشا، ففرنسا شجعته على احتلال الشام منذ الأول، أما النمسا وبروسيا فوقفوا موقف الحياد.[251]

فتدخلت روسيا محاولة منها لإيقاف تقدم قوات ابراهيم باشا، حيث قبل السلطان محمود الثاني بمساعدة روسيا له، ففي اوائل شباط 1833، قبل بحماية روسيا للعاصمة،

---

[247] عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص252.
[248] هدى بلال: المرجع السابق، ص345.
[249] مصطفى كمال: المرجع السابق، ص89.
[250] هدى بلال: المرجع السابق، ص89-90
[251] مصطفى كمال: المرجع السابق، ص 89.

حيث قامت روسيا بإرسال قوة بحرية وعسكرية الى العاصمة إسطنبول طوقت كل منطقة البوسفور.

ولقد أثار تدخل روسيا قلق كل من فرنسا وانجلترا فحاولت فرنسا اقناع محمد علي بالتوقف في توسعه وأن يكتفي بحكم القدس وطرابلس ونابلس، لكن محمد علي رفض ذلك، وأصر على ضم بلاد الشام الى ممتلكاته[252]، ولكن بعد ضغوط من فرنسا جرت مفاوضات بين الطرفين وتم التوصل الى توقيع معاهدة كوتاهية في 8 نيسان 1830.[253]

وبمقتضى هذه المعاهدة تم تراجع الجيش العثماني الى الأناضول، وأن تنسحب جيوش المصريين الى ما وراء جبل طوسون، مقابل أن يحصل محمد علي باشا على ولاية مصر مدى الحياة، مع تعيينه واليا على بلاد الشام وجزيرة الكريت وتنصيب ابنه ابراهيم باشا واليا على أدرنه، وبهذا حصل محمد علي باشا على استقلال الحكم في مصر والشام.[254]

لم يستسلم السلطان محمود الثاني، وعمل على اثارة القلائل ضد حكم محمد علي في الشام فثار أهلها عليه، وقام بإرسال جيشا في ربيه عام 1839، بقيادة حافظ باشا الى بلاد الشام وبدأ الهجوم بين القوات المتناحرة في منتصف مارس، حيث كانت معركة نصيب والتي انهزم فيها الجيش العثماني، وفي أثناء المعركة نصبين توفي السلطان محمود الثاني في حزيران 1839.[255]

[252] عبد المنعم الهاشمي: المرجع السابق، ص456.
[253] عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص55.
[254] هدى بلال: المرجع السابق، ص348.
[255] عبد المنعم الهاشمي: المرجع السابق، ص457- 458.

المبحث الثالث: احتلال فرنسا للجزائر وموقف الدولة العثمانية منه

ان علاقات الجزائر مع الدولة العثمانية كانت من جملة اهدافها تشكيل تحالف قوي ضد أي اعتداء خارجي أوروبي يستهدف الجزائر او الدولة العثمانية، خاصة في البحر المتوسط، وظهر ذلك جليا من خلال مساعدة الجزائر للدولة العثمانية من خلال تدخل أسطولها البحري في العديد من الحروب التي خاضتها السلطنة ضد القوى والتحالفات الأوروبية.[256]

ويمكن أن نذكر أمثلة على هذا الدعم التي حضيت به الدولة العثمانية من الجزائر منذ عهد خير الدين مدى ثلاث قرون للأسطول العثماني خاصة في العمليات البحرية الكبرى مثل معركة ليبانت (1591/10/09م) ومعارك اخرى مثل طولون.

الى جانب معركة نافرين[257] التي كانت في 20 أكتوبر 1827 والتي كانت نتاج تعرض الدولة العثمانية للتدخل الأوروبي والمتمثل فيما يسمى بمعاهدة لندن يوم 16 جويلية 1827م، بين انجلترا وروسيا وفرنسا[258] والتي قضت بفرض حصار بحري على اسطنبول وارغامها على اعطاء اليونان الاستقلال الداخلي وهذا ما أدى الى نشوء المعركة.[259]

حيث شاركت الجزائر في هذه المعركة الى جانب السلطان مرسلة بعض من قطعها البحرية وهذا ما ادى الى ضعف بحري واضح لها وقلل من وسائل دفاعها أمام المعتدين.[260]

ولكن هذا لا يمنع من القول بمشاركة الجزائر في هذه المعركة كانت مشاركة فعالة واظهار قوة البحرية الجزائرية بالأخص في الربع الأول من القرن التاسع عشر[261].

[256] وليام سبنسر: طائفة رياس البحر، ترجمة عبد القادر زبادية، د ط، دار القصبة للنشر الجزائر، 2006ن ص136.

[257] معركة نافرين: من المعارك البحرية المهمة بالبحر المتوسط والتي كانت فيها الجزائر مساهمة مباشرة واشراك فعلي كما كانت لها نتائج بالغة الخطورة لمزيد من المعلومات انظر: ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، (ط2)، دار البصائر الجزائر، 2009، ص310.

[258] عبد القادر مولاي: الصراع العثماني الأوروبي خلال القرن 19، مجلة الدراسات التاريخية، عدد14، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر، 2012، ص243.

[259] محمد العربي الزبيري: الكفاح المسلح في عهد الأمير عبد القادر، د ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص16.

[260] جلال يحي: العالم العربي الحديث والمعاصر، (د ط)، ج1، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1998، ص127.

[261] ناصر سعيدوني: المرجع السابق، ص371.

من ناحية اخرى كانت الضريبة في المعركة هي احدى أهم مفاتيح العلاقات الجزائرية الأوروبية[262]، ونظرا لقوة الجزائر وسيطرتها على البحر المتوسط من جهة وعدم قدرة الدول الأوروبية على مواجهتها من جهة أخرى وكذلك فشلها في تحقيق اجماع حقيقي لمواجهة الجزائر بعد مؤتمر فيينا 1815، ومؤتمر إكس لاشابيل 1818.[263]

اما فرنسا فلقد كانت مطامعها موجهة نحو الاستيلاء على الجزائر.[264] فقد كانت المشاريع الفرنسية لاحتلال الجزائر قائمة منذ عهد لويس التاسع (1226– 1270م) حيث وضعت فرنسا على مدى سنوات قبل احتلالها للجزائر عدة مشاريع استعمارية أهمها: مشروع ديكارسي سنة 1791م، ومشروع تيدنا ومشروع دروفتي.[265]

وكانت آخر مشاريع فرنسا الجدية لاحتلال الجزائر هي قيامها بالحصار البحري ضد الجزائر في 15 جوان 1827[266] مستغلة بذلك ذريعة المروحة[267] التي حصلت في 29 أفريل 1827 وتعود تفاصيل هذه الحادثة أثناء قيام القنصل الفرنسي دوفال بإهانة الداي حسين عندما طلب منه هذا الأخير افادته بأخبار رسالته التي بعثها الى ملك فرنسا مستفسرا على الديون الجزائرية التي عليها[268].

حيث كان جواب القنصل الفرنسي دوفال " إن سيدي لا يعطي أجوبة لمثالك من الناس" فما كان رد الداي حسين الا وقام بصفع القنصل الفرنسي بالمروحة كان يحملها في يده وطرده من المجلس.[269]

وعلى إثر ذلك نقل القنصل الفرنسي دوفال تفاصيل الحادثة الى الحكومة لفرنسية التي اعتبرت تصرف الداي حسين[270] اهانة لشرفها.

---

[262] وليام سبنسر: المصدر السابق، ص147.
[263] جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا، (د ط)، مج1، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، ص275.
[264] ابراهيم بك الحليم: تاريخ الدولة العثمانية، " التحفة الحليمية"، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1988، ص210.
[265] الغالي غربي وآخرون: العدوان الفرنسي على الجزائر-الخلفيات والأبعاد، (د ط)، دار هومة الجزائر، 2007، ص67 ص73.
[266] ناصر الدين سعيدوني: الحصار البحري الفرنسي على الجزائر، المجلة التاريخية المغاربية، عدد6، تونس، 1976، ص35.
[267] حادثة المروحة: تمثلت في طرد الداي حسين القنصل الفرنسي دوفال مشيرا اليه بمروحته بعدما استفز هذا الأخير الداي في رده على مطلبه لمزيد من المعلومات أنظر: صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي، (ط1)، دار الألمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص375- 376.
[268] آق كوندز: المرجع السابق، ص387.
[269] صالح عباد: المرجع السابق، ص374.
[270] الداي حسين: حكم الإيالة من سنة 1818م، رجلا ذكيا ومتسلطا وغير مستعد لأن يتلاعب به كل مرة ولم يكن باي بالحجج الواهية المتعلقة بالإجراءات الاعتراضية لمنع تسديد الديون التي كان يطالب بها أنظر: شارل أندري جوليان: تاريخ الجزائر المعاصر، الغزو وبدايات الاستعمار 1827- 1871، ط1، ج1، شركة الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2008، ص52.

ويبدوا أن هذا الأمر قد لاقى استحسان من الحكومة الفرنسية واعتبرتها فرصة لإعلان الحرب على الجزائر خاصة وأنها كانت تتحيل الفرص لاحتلال الجزائر منذ زمن.[271]

فأعلنت فرنسا الحرب على الجزائر وكان ذلك في 12 جوان 1827 وكان رد فعل الجزائر هي الأخرى أن اعلنت الحرب على فرنسا بعد ثلاثة أيام من الاعلان الرسمي وبدأت هذه الأخيرة في حصار الجزائر من ناحية البحر حيث استمر هذا الحصار مدة طويلة وكانت عواقبه وخيمة على الجزائريين.[272]

في سنة 1828 طلب بولينياك رئيس الحكومة الفرنسية من السلطان التدخل لحل المشكلة وارغام الداي حسين على تلبية شروط فرنسا ودفع التعويضات المالية لكن الداي رفض ورد قائلا:" كل شخص مستقل برأيه، فأنظر الى ولايتك وبلادك فأنا لست محتاجا لنصائحك".[273]

في هذه الأثناء كان الباب العالي يتتبع الأحداث باهتمام كبير أخذ بعين الاعتبار تطورات الأزمة الجزائرية الفرنسية الى حين زاد التوتر ووصل الى طريق مسدود وقد حاولت الدبلوماسية العثمانية التدخل لحل النزاع من خلال ارسال مبعوث لها الى الجزائر وهو خليل أفندي في نوفمبر 1829[274]، حيث قام هذا المبعوث السلطاني بإجراء عدة محادثات مع الداي حسين حاكم الجزائر وممثلين عن الحكومة الفرنسية لتقريب وجهات النظر وتقديم الحلول المناسبة لكلا الطرفين.

ولكنه فشل بسبب الشروط المجحفة التي فرضها الطرف الفرنسي وهو ما جعل الداي حسين يرفضها جملة وتفصيلا.[275]

---

[271] ابراهيم بك الحليم: المرجع السابق، ص211.

[272] محفوظ قداش: الجزائر في العهد التركي، مجلة الأصالة، عدد52، السنة السادسة الجزائر، 1977، ص12.

[273] شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص58.

[274] أرجمند كوران: السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي، ترجمة: عبد الجليل التميمي، (د ط)، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1970، ص27.

[275] ارزقي شويتام: دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي، الفترة العثمانية (1519- 1830)، ط1، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر والتوزيع، د مكان، 2010، ص116.

بعد الحصار البحري على الجزائر و الذي دام ثلاث سنوات (1827– 1830)، سحبت فرنسا سفنها بعدما لم يحقق النتائج المرجوة منها وقد كلفها خسائر كبيرة دون الحصول على اعتذار من طرف الحكومة الجزائرية، فقررت ارسال حملة عسكرية الى الجزائر في 31 ماي 1830 للاحتلال بشكل مباشر.[276]

وخلال ذلك كانت المساعي العثمانية قائمة من أجل حل الخلاف فقد كلف الباب العالي في مارس 1830 طاهر باشا لتوصيل رسالة الى الجزائر بعدما قام بكل الترتيبات التي تخص الجانب الفرنسي للحصول على اذن دخول الجزائر المحاصرة.[277]

لكن الفرنسيين رفضوا منحه ترخيص المرور ودخول الجزائر بعدما منعه قائد الحملة الفرنسية آنذاك من تحقيق أهدافه[278] خاصة وأن المبعوث العثماني كان يعمل بكل جدية من أجل حل النزاع بين الداي حسين والحكومة الفرنسية بالطرق السلمية.

أمام هذا الوضع الحرج الذي لقيه طاهر باشا في البحر المتوسط حاول الوصول الى الجزائر هذه المرة عن طريق تونس لكنه فشل بعد رفض بايها النزول في أراضيه خوفا من التهديدات الفرنسية.[279]

على إثر هذا الموقف الرافض اضطر طاهر باشا[280] لتغيير مساره والتوجه الى فرنسا نفسها، حتى وإن كانت لا تأبه للمراسلات العثمانية وقد عزمت على توجيه الحملة الى الجزائر بأي ثمن لكنه فشل مرة اخرى وعاد الى اسطنبول دون تحقيق اهدافه.

واصلت بعدها التحركات العثمانية لمساعدة الجزائر في أزمتها التي بدأت تأخذ منحى خطير مع عزم فرنسا بكل قوتها على احتلال الجزائر بشكل رسمي دون مراعاة التدخل العثماني ولا حتى الأوروبي.[281]

---

[276] محمد زروال: العلاقات الجزائرية الفرنسية، 1791- 1830، (د ط)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009، ص124- 125.

[277] أرجمند كوران: المرجع السابق، ص34.

[278] شويتام: المرجع السابق، ص117.

[279] شويتام: المرجع السابق، ص119.

[280] طاهر باشا: هو بحار جزائري الأصل، كان يلقب بأبي تشنج وهو اسم منطقة الأناضول عمل قائدا في معركة نافرين وشارك في الحروب الروسية 1828- 1829، ثم وزير للبحرية 1832- 1836، ثم عين واليا على طرابلس الغرب وبقي في هذا المنصب حتى أوائل سنة 1837 لمزيد من المعلومات أنظر: عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، د ط، ج4، شركة دار الأمة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص24.

[281] المدني: من الوثائق العثمانية نص الفرمان السلطاني، مجلة التاريخ، عدد 1-2، الجزائر، 1982، ص ص20-26.

كما ان تدخل الدولة العثمانية أو الرجل المريض[282] هذه المرة كان صعبا خاصة أنها كانت تعيش فترة صعبة وحرجة وتعاني من مشاكل كبيرة، حيث كانت منشغلة في حرب المورة وخسارتها في معركة نافرين 1827م، ودخولها في حرب مع روسيا وكذلك مع محمد علي والي مصر على الأراضي العربية في المشرق.

ورغم ذلك فقد حاولت بالطرق الدبلوماسية أمام مخاوفها من الأخبار الفرنسية التي وردت اليها بشأن امكانية الاستعانة بجيش محمد علي لتأديب الجزائر بدلا من استعماله لضم سوريا.[283]

في 6أوت 1830 أعلمت السلطات الفرنسية الباب العالي باحتلال الجزائر بشكل رسمي عن طريق سفارتها في اسطنبول على إثر ذلك طالبت الدولة العثمانية من فرنسا بإعادة الجزائر اليها باعتبارها إيالة[284] تابعة لها.

ودخلت على إثر ذلك في محادثات من اجل استرجاع حقها في الجزائر بموجب المذكرة التي قدمت لفرنسا في 13 ماي 1831 عن طريق السفير الفرنسي في اسطنبول التي يبين فيها الباب العالي حق الدولة العثمانية في الجزائر ولكن بقيت تلك المذكرة دون رد يذكر من طرف السلطات الفرنسي.[285]

بعد فشل المساعي التي قام بها سابقا المبعوث العثماني طاهر باشا في فرنسا أرسل الباب العالي هذه المرة مبعوثا آخر وهو رشيد باشا الى باريس كسفير للسلطان العثماني مكلفا بالاتصال بالإدارة الفرنسية كما تم تكليفه بالعمل على الاتصال بجميع الأطراف المتعلقة بالقضية الجزائرية سواء فرنسيين أو أتراك قادمين من الجزائر بمن فيهم حمدان خوجة.[286]

---

[282] الرجل المريض: هو اسم أطلقه قيصر روسيا نيكولاي الأول على الدولة العثمانية سنة 1853م، بسبب ضعفها، ودعا بريطانيا أن تشترك معه في اقتسام أملاك الدولة، ثم شاع هذا الاسم بعد ذلك واستعملته الدول الأوروبية لمزيد من المعلومات انظر: سهيل صابان: المرجع السابق، ص123.

[283] هدى بلال: المرجع السابق، ص35.

[284] إيالة: أكبر التقسيمات الادارية في الدولة العثمانية فقد كانت الدولة مقسمة اداريا الى إيالات والإيالات الى سناجق لمزيد من المعلومات حول مصطلح الإيالة ارجع الى: سهيل صابان: المرجع السابق، ص45.

[285] أرجمند كوران: المرجع السابق، ص38.

[286] حمدان خوجة: هو من مواليد الجزائر حوالي سنة تسع وثمانين ومائة ألف على عهد الداي محمد عثمان باشا، كما يعتبر رائد المقاومة السياسية ضد الوجود الفرنسي في البلاد العربية، كما أنه نظم أول حزب وطني سياسي عرف بلجنة المغاربة أو حزب المقاومة، لمزيد من المعلومات أنظر: عبد المجيد بن عدة: حمدان خوجة، مقال منشور في جريدة المجاهد، العدد1779، أفريل، 1989م، الجزائر، ص47.

لم تكتف الدولة العثمانية بمراسلة فرنسا فقط بل لجأت الى انجلترا لأخذ مساندتها وتأييدها ولكي تدعم الباب العالي في قضية الجزائر ضد فرنسا المنافسة لها حيث أرسلت اليها مبعوث السلطان نامق باشا لطرح قضية الجزائر على الحكومة الانجليزية سنة 1834، كما سعت لدى سفير انجلترا في اسطنبول أيضا، لكن جاء الموقف الانجليزي مخيبا لآمال الدولة العثمانية حيث صرح وزير خارجيتها بأن لا يستطيع أن يقول أن لفرنسا أي شيء بخصوص قضية اعادة الجزائر للدولة العثمانية وهو نفس الموقف الروسي أيضا.[287]

سعت الدولة العثمانية بعد ذلك الى استعمال القوة حتى ولو كانت ضعيفة وغير قادرة على مواجهة فرنسا وجها لوجه عسكريا في آخر محاولة لها لاسترداد الجزائر حيث استغلت موقعة طرابلس الغرب بعدما استطاعت من حل الخلاف الرئاسي فيها بالقوة وإعادتها الى شكل إيالة عثمانية.[288]

لكن من الواضح أن ضعف الدولة العثمانية جعلها لا تستطيع ان تحقق أهدافها إزاء قضية الجزائر، فحروب محمد علي وخضوعها للدولة الأوروبية، وضعف سياستها وتفككها الداخلي كل هذا جعل موقفها من القضية موقف المتردد والخائف.[289]

ففي أيام السلطان محمود الثاني سقطت الجزائر من يد الاتراك الى يد الفرنسيين وتوفي السلطان في جوان 1839 أي بعد الاحتلال الفرنسي على الجزائر بتسع سنين.[290]

---

[287] حميدة عميراوي: الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830م، ورد الفعل حوله، مجلة سيرتا، عدد3، جامعة منتوري، قسنطينة، 1980، ص95.
[288] كوران: المرجع السابق، ص105.
[289] أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ط خاصة، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص339.
[290] عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: المرجع السابق، ص205.

الخاتمـــــــــة

الخاتمة:

من أهم النتائج التي توصلنا اليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع هي:

أولا: ان عوامل تكوين شخصية السلطان محمود الثاني، قد جعلت منه شخصية صلبة مكنته من الاقدام على ما عجز عنه السلاطين العثمانيين الذين سبقوه، وتمكن من تنفيذ خطته الاصلاحية على أرض الواقع، وذلك رغم الظروف و العراقيل التي واجهته.

ثانيـــا: واصل السلطان محمود الثاني (1808– 1839) الاصلاحات التي بداها السلطان سليم الثالث، وفي عام 1826م استطاع أن يقضي على الانكشارية وان يقيم جيشا على الطراز الأوروبي كما نجح في بَذَلَ مساعي كثيرة لقمع التوجهات الانفصالية لحكام الأقاليم واخضاعهم للسلطة المركزية.

ثالثـــــا: ان الدول الأوروبية المتنافسة على املاك الدولة العثمانية خاصة فرنسا وبريطانيا وروسيا تتصرف وفق ما يخدم مصالحها الخاصة فإن كانت فرنسا تحاول فرض سياستها في المنطقة من خلال محمد علي، وكان الروس يطمحون في الاستيلاء على الأستانة وجعلها عاصمة الأرثدوكس.

رابعـــا: لقد اكتسبت العلاقات العثمانية الأوروبية منذ أواخر القرن12هــ/ الثامن عشر ميلادي طابع التأزم نتيجة لضعف العثمانيين اقتصاديا وعجزهم عسكريا في مواجهة الدول الأوروبية.

خامســا: كان الهدف من الاصلاحات أو بالأحرى من السياسة الاصلاحية التي انتهجها محمود الثاني، داخل نظم الدولة العثمانية هو محاولة النهوض بالدولة العثمانية من كبوتها و العودة بها الى عصرها الذهبي وقد اعتمد أساسا على المؤسسة العسكرية وكذا ادخال النظم الغربية في الادارة العثمانية.

سادســا: يعتبر عهد محمود الثاني منعرجا حاسما في تاريخ الدولة العثمانية فيكفي أنه قضى على الانكشارية أكبر معارض للإصلاح وصاحب السلطة الحقيقية في الدولة، وبذلك أفسح المجال للسلاطين الذين أتوا من بعده للقيام بالإصلاحات جعلت الدولة العثمانية تصمد قرنا آخر من الزمن.

سابعــا: أما بخصوص سياسته تجاه الثورات الداخلية و الحركات الانفصالية فقد اعتمد أساسا على اصطناع الحيلة و القوة في آن واحد، فقد عمل على ابعاد محمد علي عن المشرق العربي من جهة و القضاء على الحركة الوهابية التي ترمي الى الانفصال ويتجلى ذلك من خلال حرب محمد علي على الوهابيين، فقد أراد السلطان محمود أن يقضي على هذه الحركة الانفصالية، باستخدام قوة جيش محمد علي الذي كان قد بناه على النمط الأوروبي.

ثامنــا: وقد تجسدت أطماع محمد علي في المشرق العربي وتجلت أكثر على أرض الواقع من خلال حملته على الشام سنة 1831م وبذلك وضعت محمود أمام الأمر الواقع بأن محمد علي الذي قضى على الحركة الوهابية في الحجاز وأخمد ثورة اليونان نزولا عند رغبة السلطان، هو نفسه الذي غزا الشام وبالتالي فقد أدرك ان القوة التي كان يصطنعها للحفاظ على المشرق هي القوة نفسها التي تهدد وجوده.

تاسعــا: اما فيما يخص قضية الجزائر، فقد لعبت البحرية الجزائرية دورا كبيرا في تدعيم علاقة الجزائر بالدولة العثمانية خاصة العسكرية منها من خلال مساعدتها في الحرب التي خاضتها الدولة العثمانية ضد التحالفات الأوروبية أشهرها معركة نافرين 1827م، وحتى لو تعرضت قوة الجزائر للتراجع جراء ذلك خاصة بعد تحطيم أسطولها البحري في سبيل مساعدة الدولة العثمانية.

عاشـــرا: كان الغزو الفرنسي للجزائر المنعرج الحاسم في بيان علاقة الجزائر بالدولة العثمانية حيث أن تعرض إيالة الجزائر للاعتداء الفرنسي بنية الاحتلال المباشر أدى الى تحرك اسطنبول بكل الطرق الدبلوماسية و العسكرية لاسترجاعها.

الحادي عشر: وعكس ما يذهب اليه البعض الكثيرين ان الدولة العثمانية تخلت عن الجزائر لصالح فرنسا، فإن الأوضاع السائدة آنذاك و الظروف العصيبة التي كانت تعيشها الدولة العثمانية، و التي لم يكن في مقدورها حماية حتى نفسها من التقسيم الذي كان يستهدفها من الدول الأوروبية، هذا ما جعل موقفها من قضية احتلال فرنسا للجزائر موقف المتردد الخائف.

وفي الأخير يمكننا القول بأن هذه النتائج هي أبرز ما استطعنا ان نخرج به من موضوعنا المتمثل في " الدولة العثمانية في ظل السلطان محمود الثاني (1808– 1839م) النظام السياسي و العسكري" ونرجو اننا نكون من خلالها قد أجبنا على الاشكالية المطروحة سابقا.

قائمـــة المصادر و المراجــــــع

قائمة المصادر والمراجـــــع:

أ. المصادر:

1. القرآن الكريم: سورة الاسراء، الاية79.

2. ابن القيم الجوزية: الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية، د ط، دار الكتب للنشر بيروت.

3. عبد الرحمن الجبرتي: تاريخ عجائب الآثار في التراجم و الأخبار، د ط , دار الجيل، بيروت.

4. وليام سبنسر: طائفة رياس البحر، تج: عبد القادر زبادية، دط، دار القصبة للنشر الجزائر، 2006.

5. عثمان بن بشير: عنوان المجد في تاريخ نجد، تح: عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ، ط4، ج1، مطبوعات دار الملك عبد العزيز، الرياض، 1983.

6. خليل بن أحمد الرجي: تاريخ الوزير محمد علي، تح: محمد حسام الدين اسماعيل، ط1، دار الآفاق العربية، 1997.

7. محمد فريديك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981.

8. يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود سلمان ومحمود الأنصاري، ط1، ج1، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، اسطنبول، 1968.

9. فائق سليمان: تاريخ بغداد، تحقيق، موسى كاظم نورس، د. ط، د. دار النشر، بغداد، 1962.

ب. المـــــراجــع:

➢ **المراجـــــع العربيـــة:**

1. علي حسون: العثمانيون و البلقان، ط2، المكتب الاسلامي، بيروت، 1986م.
2. أحمد آق كوندز وسعيد أوزتوك: الدولة العثمانية المجهولة، د ط، وقف للبحوث العثمانية، اسطنبول، 2008.
3. زكي خورشيد وآخرون: دائرة المعارف الاسلامية، المجلد2، (د ط)، دار الشعب.
4. قيس جواد العزاوي: الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط1، مركز الدراسات الاسلام والعالم.
5. اسماعيل أحمد ياغي: الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث، ط2، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 1998.
6. ناهد ابراهيم الدسوقي: بدايات الاصلاح في الدولة العثمانية وأثر الغرب الأوربي فيها، د ط، منشأة المعارف للنشر و التوزيع، القاهرة، 2006.
7. سيد محمد السيد: دراسات في التاريخ العثماني، ط1، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996.
8. عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها، ج1، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1980.
9. ساطع الحصري: البلاد العربية والدولة العثمانية، د ط، دار العلم للملايين، بيروت، 1960.
10. ايرينا بيتروسيان: الانكشاريون في الامبراطورية العثمانية، ط1، مركز جمعية المجاهد للثقافة، دبي، 2006.
11. نزار قازان: سلاطين بني عثمان، بين قتال الأخوة وفتنة الانكشارية، د ط، دار المكر اللبناني، بيروت، 1995.

12. أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ط2، دار الشروق، القاهرة، 1993.

13. سليمان بن صالح الخراشي: كيف سقطت الدولة العثمانية، ط1، دار القاسم للنشر، المملكة العربية السعودية، 1420هـ.

14. محمد عبد اللطيف البحراوي: حركة الاصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني [1808– 1839م]، القاهرة، 1978.

15. محمد عبد اللطيف هريدي: الحروب العثمانية الفارسية وأثرها في انحسار المد الاسلامي، دار الصحوة للنشر، القاهرة، 1987.

16. مصطفى بركات: الألقاب و الوظائف العثمانية، د ط، دار غريب للطباعة و النشر، القاهرة، 2000.

17. محمود شاكر: التاريخ الاسلامي، العهد العثماني، ط4، المكتب الاسلامي للنشر، بيروت، 2000.

18. رافت الشيخ: تاريخ العرب المعاصر، د ط، عين للدراسات و البحوث الانسانية و الاجتماعية، 1996.

19. مصطفى كمال: المسألة الشرقية، ط1، مؤسسة الهنداوي للنشر و التوزيع، د ط، مصر، 2014.

20. اسماعيل أحمد ياغي: العالم العربي في التاريخ الحديث، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997.

21. عبد العزيز محمد عوض: الادارة العثمانية في ولاية سوريا، 1864– 1919، تقديم أحمد عزت عبد الكريم، دار المعارف، مصر، 1969.

22. ألبرت الحوراني: الفكر العربي في عصر النهضة، ط3، دار النهضة للطباعة و النشر، بيروت، 1977.

23. نمير طه ياسين: تاريخ العرب الحديث و المعاصر، ط1، دار الفكر للنشر و التوزيع عمان، 2010.
24. محمد سهيل طقوس: تاريخ العثمانيين من قيام الدولة الى الانقلاب على الخلافة، ط2، دار النفائس، بيروت، 2008.
25. فاضل بيات: دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، ط2، دار المدار الاسلامي، بيروت، 2003.
26. ليلى صباغ: دراسات في تاريخ العرب الحديث و المعاصر، د ط، مطبعة ابن حيان، دمشق، 1981- 1982.
27. أحمد عزت عبد الكريم: دراسات في تاريخ العرب الحديث، دار النهضة للطباعة و النشر، بيروت، 1980.
28. جميل بيضون: تاريخ العرب الحديث، ط1، دار الأمل للنشر، د. مكان النشر، 1991.
29. عبد العزيز الدوري: التكوين التاريخي للأمة العربية، دراسة في الهوية و الوعي، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984.
30. سليمان محمد الطهطاوي: مبادئ علم الادارة العامة، ط5، مطبعة جامعة عين شمس، مصر، 1987.
31. أحمد زكريا الشلق: العرب و الدولة العثمانية من الخضوع الى المواجهة، ط1، مصر العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2002.
32. محمد محمد مرسي: النظم والحضارة الأوروبية في العصور الوسطى، الشهابي للطباعة و النشر، العراق، دون سنة نشر.
33. ابراهيم خليل أحمد: تاريخ الوطن العربي الحديث و المعاصر، دط، جامعة الموصل للنشر، العراق، دون سنة نشر.

34. غرايبية عبد الكريم محمود: تاريخ العرب الحديث، دط، دون دار النشر، بيروت، 1984.
35. العزاوي عباس: تاريخ العراق بين الاحتلالين، د ط، ج7، د. دار النشر، بغداد، 1955.
36. جعفر خياط: أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ط2، د. دار النشر، بيروت، 1949.
37. العلاف عبد الكريم: بغداد القديمة، د ط، د. دار النشر، بغداد، 1960.
38. جميل موسى النجار: الادارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني (1769– 1917)، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991.
39. محمد صبري: تاريخ مصر الحديث من محمد علي الى اليوم، ط1، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1926.
40. رضا العشي: العلاقات السياسية و المواجهة العسكرية بين السلطان العثماني محمود الثاني ومحمد علي [1808–1839]، المعهد العالي للعلوم الانسانية، تونس، د. سنة النشر.
41. أحمد السعيد سليمان: تاريخ الدولة الاسلامية ومعجم الأسر الحاكمة، دط، دار المعارف، مصر، 1969.
42. سليمان بن محمد الغنام: قراءة جديدة لسياسة محمد علي التوسعية 1811– 1846 في الجزيرة العربية والسودان و اليونان وسوريا، ط1، منشورات تهامة، جدة، 1980.
43. عايض حزام الروقي: حروب محمد علي في الشام وأثرها في شبه الجزيرة العربية (1831– 1839م) دط، سلسلة البحوث و الدراسات الاسلامية، السعودية، 1986.

44. زاهية قدورة: تاريخ العرب الحديث، د ط، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1975.
45. نجلا عز الدين: العالم العربي، تج، عوض ابراهيم وآخرون، ط2، دار أحياء الكتب العربية، مصر، 1962.
46. محمد رفعت: تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة، ط1ن مطبعة الأميرية القاهرة، 1939.
47. عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي، ط5ن دار المعارف، القاهرة، 1989.
48. عمر الاسكندري وسليم حسن: تاريخ مصر من الفتح العثماني الى قبيل الوقت الحاضر، د طن مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، القاهرة، 1996.
49. عمر عبد العزيز عمر: تاريخ أوروبا الحديث و المعاصر، 1815− 1919، دط، دار المعارف الجامعية، مصر، 2000.
50. عبد العزيز نوار ومحمود محمد جمال الدين: التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة الى الحرب العالمية الأولى، د ط، دار الفكر العربي للنشر و الطباعة، مدينة نصر، مصر، 1990.
51. عبد العظيم رمضان: تاريخ أوروبا و العالم الحديث من ظهور البرجوازية الأوروبية الى الحرب الباردة من تسوية مؤتمر فيينا 1815 الى تسوية مؤتمر فارساي، دط، ج2، الهيئة المصرية العامة للكتاب مصر، د. سنة النشر.
52. أحمد نور النعيمي: العلاقات التركية الروسية، دراسة في الصراع و التعاون، ط1، دار زهران للنشر، الأردن، 2011.
53. يوسف الثقفي: موقف أوربا من الدولة العثمانية، ط1، دار الحارث للطباعة و النشر الطائف، 1998.

54. عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة، د ط، دار النهضة العربية، بيروت، د سنة النشر.
55. عبد المنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ط1، دار ابن حزم للطباعة، د. بلد النشر، 2004.
56. عبد الرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية 1687- 1878، سياسة الاندفاع نحو المياه الدافئة، د ط، الجامعة اللبنانية، بيروت، 1984.
57. أمال السبكي: أوربا في القرن التاسع عشر، د ط، جامعة الملك عبد العزيز للنشر، جدة، د سنة النشر.
58. ماجد مخلوف: تحولات الفكر و السياسة في التاريخ العثماني، رؤية جودت باشا في تقريره للسلطان عبد الحميد الثاني، (د ط)، دار الآفاق العربية، د. مكان النشر، 2009.
59. بسام العسيلي: المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي، 1830- 1839ن ط1، دار النفائس، د. مكان النشر، 1980.
60. وديع ابو زيدون: تاريخ الامبراطورية العثمانية من التأسيس الى السقوط، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
61. محمد الدقن: دراسات في تاريخ الدولة العثمانية، ط1، جامعة الأزهر للدراسات الجامعية، مصر، د. سنة النشر.
62. محمود السيد: تاريخ الدولة العثمانية وحضارتها، د طن مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2004.
63. صالح العثيمين: تاريخ المملكة العربية السعودية، ط10، ج1 مكتبة العبيكان، الرياض، 2001.

64. أماني بنت جعفر بن صالح الغازي: دور الانكشارية في اضعاف الدولة العثمانية، ط1، دار القاهرة للنشر، مصر، 2007.
65. عيسى الحسن: تاريخ العرب من بداية الحروب الصليبية، الى نهاية الدولة العثمانية، ط1، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
66. عمر عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربي، د ط، دار النهضة العربية، القاهرة، د. تاريخ النشر.
67. هدى درويش: الاسلاميون وتركيا العثمانية، ط1، دار الآفاق العربية، القاهرة، 1894.
68. موفق بن المرجة: السلطان عبد الحميد الثاني و الجامعة الاسلامية، د ط، مؤسسة صقر الخليج للطباعة و التوزيع والاعلان، الكويت، 1984.
69. الغالي غربي: دراسات حول تاريخ الدولة العثمانية و المشرق العربي، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
70. ميمونة حمزة المنصور: تاريخ الدولة العثمانية، ط1، دار المجاهد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
71. صلاح أحمد هريدي علي: دراسات في تاريخ العرب الحديث، د ط، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الاسكندرية، 1999– 2000.
72. حسن لبيب: المسألة الشرقية، د.ط، مطبعة الهلال، مصر، 1921.
73. عبد الفتاح حسن أبو عليا: محاضرات في تاريخ الدول السعودية الأولى، [1744– 1818م] ط2، دار المريخ للنشر، المملكة السعودية، 1991.
74. محمد عبد الفتاح أبو الفضل: الصحوة المصرية في عهد محمد علي، د ط، المجلس الأعلى للثقافة و النشر، مصر، 1998.

75. محمد الفهد العيسى: الدرعية قاعدة الدولة السعودية الأولى، تقديم: محمد الجاسر، ط1، مكتبة العبيكان، 1995.

76. السيد رجب حراز: مدخل الى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثماني الى الاحتلال البريطاني [1817– 1882]، القاهرة، 1970.

77. محمد الهنوجي: بلاد الشام ابان الحكم العثماني، د ط، دار المنار، بيروت، 2004.

78. ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009.

79. محمد العربي الزبيري: الكفاح المسلح في عهد الأمير عبد القادر، د ط، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982.

80. جلال يحي: العالم العربي الحديث و المعاصر، د ط، ج1، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية، 1998.

81. جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا، د ط، مج1، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009.

82. ابراهيم بك الحليم: تاريخ الدولة العثمانية، التحفة الحليمية، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1988.

83. الغالي غربي وآخرون: العدوان الفرنسي على الجزائر، الخلفيات والابعاد، (دط)، دار هومة، الجزائر، 2007.

84. صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي، ط1، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

85. أرزقي شويتام: دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري و السياسي الفترة العثمانية [1519– 1830]، ط1، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر والتوزيع، د. مكان النشر، 2010.
86. عبد الرحمن بن محمد الجيلاني: تاريخ الجزائر العام، د ط، ج4، شركة دار الأمة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
87. أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، طبعة خاصة، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2007.

➢ **المراجـــــع المترجمـــة:**

1. أرجمند كوزان: السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي، تج: عبد الجليل التميمي، د ط، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1970.
2. جون لويس بوركمارت: ملاحظات عن البدو الوهابيين، تج: غاندي المهنار، ط1، دار الانتشار العربي، بيروت، 2005.
3. كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الاسلامية، تح، منير البعلبكي، ط5، دار العلم الملايين، بيروت، 1968.
4. جورج ليفينير: عصر الثورة الفرنسية، تج: جلال يحي، دار المعارف للنشر، الاسكندرية، 1979.
5. كارل بروكلمان: الأتراك العثمانيون وحضارتهم، تج، أنبية أمين فارس ومنير البعلبكي، ط1، دار العلم الملايين للنشر، بيروت، 1949.
6. برناند لويس: إسطنبول وحضارة الخلافة الاسلامية، تج، سيد رضوان علي، ط2، دار السعودية للنشر و التوزيع، بيروت.
7. دانيال غوفمال: المدينة العثمانية بين المشرق و الغرب، تج، رلاذبيان، ط1 مكتبة العبيكان، بيروت، 2004.

8. نينل ألكسندر وفينادولينا: الامبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، تج، أنور محمد ابراهيم، د ط، المجلس الأعلى للثقافة و النشر، القاهرة، 2004.
9. أكمل الدين احسان أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، تج، صالح سعداوي، ج1، مركز الأبحاث للتاريخ و الفنون و الثقافة الاسلامية، اسطنبول، 1999.
10. ماك غوان: عصر الأعيان 1699- 1812، تج، قاسم عبد القاسم، ط1، دار المدار الاسلامي، بيروت، 2007.
11. تشارلز بيلافيتش: تفكك أوربا العثمانية، تج، عاصم الدسوقي، ط1، دار العالم الثالث للنشر، القاهرة، 2008.
12. روبير مانتران: تاريخ الدولة العثمانية، تج، بشير السباعي، ط1، ج2، دار الفكر للدراسات و النشر و التوزيع، القاهرة، 1993.
13. شارل أندري جوليان: تاريخ الجزائر العام، الغزو وبدايات الاستعمار 1827- 1971م، مترجم مجهول، ط1، ج1ن شركة الأمة، للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2008.
14. دونالد كواترت: الدولة العثمانية 1700- 1922، تج: أيمن الأرمناري، د ط، مكتبة العبيكان للنشر، السعودية، 2004.

ج. الموسوعـــــات:

1. مفيد الزيدي: موسوعة التاريخ الاسلامي، العصر العثماني، د ط، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
2. الموسوعة العربية الميسرة بإشراف شفيق غربال: المجلد2، دار الشعب ومؤسسة فرنكلين للطباعة و النشر، بيروت، 1965.

3. زكي خورشيد وآخرون: دائرة المعارف الاسلامية، المجلد2، د. ط، دار الشعب للنشر، د. مكان وسنة النشر.

4. دائرة المعارف الاسلامية، مادة التنظيمات، مجلد7، دار المعارف، بيروت، 1993.

5. الموسوعة العربية الميسرة، اشراف محمد حافظ، ط2، المجلد1، دار الجيل الجمعية المصرية للنشر و الثقافة العالمية، القاهرة، 2001.

د. **المعاجـــــم:**

1. عبد الرزاق محمد حسن بركات: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، ط3، مطبعة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000.

2. أنور محمد الزناتي: معجم المصطلحات، تاريخ و الحضارة الاسلامية، د ط، مؤسسة صقر الخليج للطباعة و النشر و التوزيع و الاعلان، الكويت، 1984.

3. الكاتب مجهول: المنجد في اللغة و الأعلام، ط34، دار المشرق للنشر، بيروتن د سنة النشر.

ه. **الدوريات و المجلات:**

1. البرت الحوراني: الأسس العثمانية للشرق الأوسط الحديث، تاريخ العرب و العالم، العدد 12، كانون الثاني، 1890.

2. هيثم محلي طالب الجبوري وزينب حسن عبد الجبوري: حركة الاصلاح العثماني في تطور الحركة الفكرية في الوطن العربي في العهد العثماني المتأخر، العدد33، المجلد23، جامعة بابل، 2015.

3. شامخ زكريا: أراضي التيمار و الزعامة في لواء نابلس في الفترة العثمانية العدد1، المجلد1، مجلة جامعة الخليل للبحوث، فلسطين، 2014.

4. عبد العزيز نوار: مصر والخليج العربي في القرن19، العدد11، مجلة الهلال المصرية، مصر، 1964.
5. عبد الحميد البطريق: محمد علي وشروع غزو العراق، العدد1، مجلة كلية الآداب، جامعة الأردن، يناير 1969.
6. هدى علي بلال: الصراع العثماني المصري على بلاد الشام و الموقف الدولي منه 1830 -1841، العدد4، المجلد10، مجلة البحاث لكلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، 2011.
7. عبد القادر مولاي: الصراع العثماني الأوروبي خلال القرن 19 العدد14، مجلة الدراسات التاريخية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر، 2012.
8. محفوظ قداش: الجزائر في العهد التركي، العدد52، مجلة الأصالة، السنة6، الجزائر، 1977.
9. المدني: من الوثائق العثمانية، نص الفرمان السلطاني، العدد2، مجلة التاريخ، الجزائر، 1982.
10. عبد المجيد بن عدة، حمدان خوجة: العدد1779، جريدة المجاهد، أفريل 1989، الجزائر.
11. حميدة عميروني: الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830 ورد الفعل حوله، العدد3، مجلة سيرتا، جامعة منتوري قسنطينة، 1980.

و. المراجـــــع الأجنبيـــة:

1. Leyard Austen : Dis caveries in the huins of nineth and Babylon. Citt2, London- 1853.
2. Lewis Bernard: the Emergence of modern turkey, London 1961.
3. Ord profEnver Ziya Karal: osmanli Turihi, citt5, Kurunu Basinevi Ankara. Tûrk. 1976.

4. Shaw Stanford: between old and new the ottoman empire under sultan selim III (1789- 1807), Harvard university, Cambridge-1971.